



مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية

مجلة

# مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة الرابعة

العدد الحادي عشر - ذو القعدة ١٤٣٧هـ - أغسطس ٢٠١٦م

مجلة علمية، محكمة، تُعنى بنشر البحوث والدراسات في اللغة العربية، ونشر قرارات المجمع وآرائه وتنبهاته ومقالاته وفتاويه (تصدر كل أربعة أشهر)

أبراهيم الهجري

مشعل بن سرور الزايدي

## التصغير والتكسير

### تضاد في المعنى وشبه في الأداء

د. محمد بن إبراهيم السيف - السعودية

- ماجستير النحو والصرف من كلية اللغة العربية، في جامعة الإمام محمد بن سعود عام ١٤١٢ هـ
- دكتوراه النحو والصرف من كلية اللغة العربية، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٩ هـ
- يعمل حالياً أستاذاً مشاركاً في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم.

## الملخص :

حمدًا لله، وصلاةً وسلاماً على أشرف خلقه، وعلى آله وصحبه؛  
وبعد :

فيصادفنا كثيراً في درسنا النحوي والتصريفي ألواناً من تبادل التأثير، أو التقارض الحكمي بين عناصر أدائية مختلفة، فسّرت بالحمل الصوري، أو الحمل على المعنى، وهو ما نلاحظه في ظاهرتي التكسير والتصغير، فقد ألحَّ سيوييه على استحضار صورة المكسر مع كثير من مظاهر التحوير والتبديل المتعلقة بالتصغير، وأشغل صنيعه من بعده، فأخذوا يفتشون عمّا يُفسّر هذا التنظير، وعن مُرشّحات تأصيل التكسير، ومسوغات حمل الآخر عليه. ولقد شيء لهذه الدراسة أن تكون على مقربة من هذه القضية، تكشف عن ملامحها في الأداء والتفسير، وترصد مسائل الاتفاق والافتراق. وتيسيراً للتناول آثرت أن يكون البحث ضمن المحاور التالية:

مفهوم التصغير والتكسير.

العلاقة بين البابين.

حمل التصغير على التكسير.

ما التقى فيه البابين.

ما افترق فيه البابين.

وأختم الدراسة بذكر بعض النتائج مع ثبت بالمراجع.  
والله أستعين على العمل ، ومنه استمد الرشاد والتوفيق.

الدراسات السابقة :

لم أجد فيما وقفت عليه دراسة حول هذا الموضوع.

تقديم :

أدرك النحويون قديماً أن هناك مشتركاتٍ في بعض إجراءات التحوير والتبديل بين بابي التصغير والتكسير، وارتضوا في تفسير هذا النوع من الاتفاق الإجرائي بين بابين متضادين في المعنى بحمل أحدهما على الآخر، وراجعوا صورة البنية في المصغّر والمكسّر، ورددوا أوجه المشابهة في الأداءين، وقرروا أن التكسير هو المحمول عليه، والتصغير متطفلٌ، وأشكَلَ عليهم سرُّ هذا الحمل، وتساءلوا عن مرشحاتِ اتخاذِ التكسير أصلاً. ولعل في هذه المراجعة للعلاقة بين البابين ما يكشف عن شيء من هذه الإشكالات والتساؤلات.

مفهوم التصغير والتكبير :

أ- التصغير :

في اللغة: التقليل، والصغّر: ضد الكبر، والصغير: خلاف الكبير، والصغّر والصغارة خلاف العِظَم<sup>(١)</sup>.

وفي اصطلاح النحويين: لم يحظ التصغير أو المصغّر عند النحويين قديماً وحديثاً بحدٍّ يجمع أطراف المحدود بلفظٍ موجزٍ يغني عن الاستدراك عليه، وجلُّ ما قالوه لا يعدو الإشارة إلى أن التصغير مغنٍ عن وصف الاسم بالصغر<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٣/٢٩٠ (صغر)، والمحكم: ٣/٢٥٠ (صغر).

واللسان: ٤/٤٥٨-٤٥٩ (صغر).

(٢) ينظر: الأصول: ٣/٣٦، والتبصرة والتذكرة: ٢/٦٨٦، وتبصرة

المبتدئ: ٤٣٢.

أو: تعبير مخصوص يصحبه نقل المعنى إلى ما يفيد تقليلًا، أو تحقيرًا، أو تعظيمًا، أو تقريبًا<sup>(١)</sup> ... إلى غير ذلك، من غير ذكر لطبيعة هذا التغيير.

وقد يكون التعريف إجرائيًا؛ كأن ينص على ضم الأول، وفتح الثاني، وزيادة ياء ثالثة، من غير تفريق بين ما يخص الثلاثي، أو الرباعي أو الخماسي، ومن غير ذكرٍ للأغراض المألوفة في التصغير<sup>(٢)</sup>.

وبمراجعة ما قالوه يمكن أن نستخلص التعريف التالي، فنقول: صياغة اللفظ المراد تصغيره على زنة فُعَيْل، أو فُعَيْعِل، أو فُعَيْعِيل وَفَقَ مقاييس معيَّنة للدلالة على معنى التقليل، أو التحقير، أو التعظيم، أو التقريب..

وتلك الأوزان المذكورة في الحد نصَّ عليها سيبويه حين قال:

«اعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة؛ فُعَيْل، وَفُعَيْعِل، وَفُعَيْعِيل...»<sup>(٣)</sup>.

ووضعها الخليل بن أحمد. قال ابن يعيش:

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٦٤/٤، والتعريفات

للجرجاني: ٨٨، والتصريح: ١٤٣/٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٩٢/٤ - ١٨٩٣، وعنقود الزواهر:

٣٩١.

(٣) الكتاب: ٤١٥/٣.

«قيل للخليل: لم تُثبت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على (فَلْس) و(دِرْهَم)، و(دينار)، فصار (فَلْس) مثالاً لكل اسم على ثلاثة أحرف، و(درهم) مثالاً لكل اسم على أربعة أحرف، و(دينار) مثالاً لكل اسم على خمسة أحرف رابعها حرف علة»<sup>(١)</sup>.

واستدرك السيرافي صيغةً أخرى هي (أفيعال). قال: «... ولو ضمَّ إلى هذا وجهاً رابعاً لكان يشتمل على التصغير كله، وذلك: أُفَيْعَال، نحو قولنا: أَجْمَالٌ وَأُجَيْمَالٌ، وَأَنْعَامٌ وَأُنَيْعَامٌ...»<sup>(٢)</sup>.

ورُدَّ بأنَّ «هذا البناء جمعٌ، والتصغير ليس قعيداً للجمع، وذلك من قبيل أن المراد من الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغير تقليلٌ، فكان بينهما تنافٍ»<sup>(٣)</sup>.

وهذه الأوزان الثلاثة قياسيةٌ مطردةٌ، وما لم يندرج تحتها يُعدُّ شاذاً. وهي أوزان خاصةٌ بالتصغير، ويراد بها الشكل والصورة، ويراعى فيها عدد الحروف، ومقابلة المتحرك بالمتحرك، والساكن بالساكن، لا مقابلة الزائد بالزائد، والأصلي بالأصلي كالوزن التصريفيُّ، وقد اقتصر على هذه الأوزان الثلاثة ولم يُزدَ عليها؛ لأنَّ المعنى الذي يقتضيه التصغير واحدٌ، فالمصغَّرُ ضدُّ المكبَّرِ، وما يلتفت إليه في

(١) شرح المفصل: ١١٦/٥، وينظر: المقتضب: ٢٣٦/٢، والجمل: ٢٤٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١٦٦/٤.

(٣) شرح المفصل: ١١٦/٥.

التصغير من معانٍ آخر، كالتحقير أو التقليل، أو التقريب، وغيرها، إنما هي معانٍ فرعية قرينتها السياق أو الحال، ولم تكن بحاجة إلى أن تُخص بصيغ متماز بها، ولولا التفاوت في عدد حروف ما يراد تصغيره لاكتفي بصيغة واحدة، بخلاف التكسير كما سيأتي.

#### ب- التكسير :

هو: «ما تغيّر فيه بناء الاسم تغيّراً يَدُلُّ على أنك تريد مما يدل عليه ذلك الاسم دلالة واحدة ثلاثة فأكثر، أو ما أصله ذلك لكن استعمل في أقلّ من الثلاثة مجازاً»<sup>(١)</sup>.

أو نقول بإيجاز:

«ما دلَّ على ثلاثة فأكثر بتغيير بناء مفردة لفظاً أو تقديرًا»<sup>(٢)</sup>.

وسُمِّي جمعاً مكسراً تشبيهاً «بتكسير الآنية ونحوها؛ لأن تكسيورها إنما هو إزالة التثام الأجزاء التي كان لها قَبْلُ، فلما أُزيل النظم، وفُكَّ النَّضْدُ في هذا الجمع -أيضاً- عمّا كان عليه واحده سمّوه تكسيراً»<sup>(٣)</sup>.

وتغيير المفرد إما بزيادة، نحو: صِنُو وصِنوان، أو بنقص، نحو: نُخْمَةٌ ونُخَم، أو بتبديل شكل، نحو: أَسَدٌ وأُسْد، أو بزيادة وتبديل شكل؛ نحو: رَجُلٌ ورجال، أو بنقص وتبديل شكل؛ نحو: قَضِيبٌ

(١) المقاصد الشافية: ٩/٧.

(٢) التبيان في تصريف الأسماء: ١١٤.

(٣) التكملة: ١٤٧.

وَقُضِبُ، أو بتغييرٍ مقدر، نحو: فُلُكُ للمفرد والجمع، ودِلَاصُ، وهِجَانٌ<sup>(١)</sup>، وغيرها.

و«جموع التفسير أكثرها محتاجٌ إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد»<sup>(٢)</sup>. قاله الرضي.

وظاهر كلام بعض القدماء أنَّ معظم الجموع قياسيةً، فسيبويه، وإن لم يصرح بذلك، يقف عند كل وزن من أوزان المفردات وينصُّ على الوزن الشائع الذي يجمع عليه، نحو قوله:

«وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فإن العرب تكسره على (فُعَلان)»<sup>(٣)</sup>.

وقوله:

«أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلًا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أفُعَل)، وذلك قولك: كَلْبٌ وأكَلْبٌ... فإذا جاوز العدد فإن البناء قد يجيء على (فَعَال)، وعلى (فُعُول)؛ وذلك قولك: كِلَابٌ وكِبَاشٌ وبِغَالٌ، وأما الفُعُولُ فنُسُورٌ وبُطُونٌ»<sup>(٤)</sup>.

وهو فهمُ الرضي أيضاً، فقد ذكر ما يجمع عليه (فَعَل) قلةً وكثرةً، ثم قال:

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٣٣/٥.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٨٩/٢.

(٣) الكتاب: ٥٧٤/٣.

(٤) السابق: ٥٦٧/٣.

«قال سيويوه: القياس في (فَعَل) ما ذكرناه، وما سوى ذلك يعلم بالسمع، فلو اضطر شاعر أو ساجع في جمع (فَعَل) إلى شيءٍ مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه وإن لم يُسمع»<sup>(١)</sup>.

بل نصَّ على قياسية بعض الأوزان في مواضع من كتابه، نحو قوله عن جمع (فَعَل) على (أَفْعَال) بأنه قياس الباب<sup>(٢)</sup>، وقوله: «اعلم أن (فَعَلَة) كرقبة قياسه: فِعَال؛ كرقاب، ونياق...»<sup>(٣)</sup>.

ونُقل عن يونس: «إذا كان (فَعَل) مؤنثاً بغير تاء فجمعه على (أَفْعُل) هو القياس»<sup>(٤)</sup>، ونُقل نحو ذلك عن سيويوه في أكثر من موضع<sup>(٥)</sup>.

ونصَّ ابن ولاد في كتابه (المقصود والممدود)<sup>(٦)</sup> على قياسية كثير من الجموع.

ونقل المرادي عن بعض المتأخرين «أن أكثر الجموع سماعي، لكنَّ منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يُسمع جمعه»<sup>(٧)</sup>.

(١) شرح الشافية: ٩١/٢.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٩٤/٢ - ٩٥.

(٣) السابق: ١٠٦/٢، وللاستزادة ينظر: ٩٨/٢، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٨، ١٤٠.

(٤) شرح الشافية للرضي: ٩٥/٢.

(٥) ينظر على سبيل المثال شرح الشافية: ٩٦/٢، ١٠٣.

(٦) ينظر على سبيل المثال الصفحات: ١٤، ٧٠، ١٢٨ - ١٢٩، ١٣٩.

(٧) توضيح المقاصد والمسالك: ٥٨/٥.

وهو عين القياس.

ونصَّ ابن مالك على قياسية بعض الأوزان لبعض المفردات في مواضع من كتابه (شرح الكافية الشافية)<sup>(١)</sup>.

ومثله أبو حيان في الارتشاف<sup>(٢)</sup>.

وعليه فمن الجموع ما هو مطردٌ وشائعٌ يمكن اقتياسه وفق الضوابط والأوصاف المشروطة في مفرده، ومنها ما هو قليلٌ ونادرٌ أو شاذٌ يكتفى به سماعاً.

وأكدَه أبو الفتح بن جني حين قال في (باب اللغة المأخوذة قياساً): «ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع: إن ما كان من الكلام على (فَعَل) فتكسيه على: أَفْعَل؛ ككَلَبٌ وأكَلَبٌ، وكَعَبٌ وأكُعَبٌ، وفَرُخٌ وأفْرُخٌ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيه في القلة على: أَفْعَالٌ؛ نحو: جَبَلٌ وأجْبَالٌ... فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره، ألا تُرَاك لو لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً، أكنت تحتشم من تكسيه على ما كُسِّرَ عليه نظيره؟ لا، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه، وذلك كأن يُحتاج إلى تكسير الرَجَزِ، الذي هو العذاب، فكنت قائلاً لا محالة: أَرَجَازٌ، قياساً على: أَحْمَالٌ، وإن لم تسمع أَرَجَازاً في هذا المعنى...»<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر على سبيل المثال: ١٨١٥/٤، ١٨١٦، ١٨٢٨، ١٨٣٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال: ٤١٣/١، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢٥، ٤٢٧، ٤٣٠.

(٣) الخصائص: ٤٠/٢ - ٤١.

العلاقة بين البابين :

لاحظ سيبويه كثرة اشتراك التكسير والتصغير في مظاهر متنوعة من صور التحوير والتبديل حتى وقَرَ في ذهنه أن لكل منهما صلة وثيقة بالآخر، مع اتخاذ التكسير أصلاً للتصغير، وسيأتي هذا، لذا ما انفكَّ يردُّ في كتابه ما ينصُّ على أن أحكام التصغير في معظم شؤونها محمولة على ما يجري في التكسير؛ نحو قوله: «تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسرة»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرتَه للجمع»<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «قولك في (مُدَّق): مُدَيِّقٌ، وفي (أَصَمَّ): أُصَيِّمٌ، ولا تغيير الإِدغام عن حاله، كما أنك إذا كسرتَ مُدَقًّا للجمع قلت: مَدَاقٌ»<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا النحو مضى مع كثير من أحكام التصغير حتى قال جملته المشهورة: «التصغير والجمع من وادٍ واحد»<sup>(٤)</sup>، ولفظ: «التصغير والجمع بمنزلة واحدة»<sup>(٥)</sup>.

وقد ردَّد كثير من الخالفين هذه العبارة<sup>(٦)</sup>، وشاع بينهم الربط بين بابي التكسير والتصغير، وتأكَّدت عندهم أخوتهما. قال السيوطي:

(١) الكتاب: ٤١٦/٣.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق: ٤١٨/٣.

(٤) السابق: ٤١٧/٣.

(٥) السابق نفسه.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢٣٧/٢، والمنصف: ١٣٨/٣، وشرح اللمع

للأصفهاني: ٧٨٢/٢، وشرح المفصل: ١١٣/٥.

«التكسير والتصغير أخوان يجريان من وادٍ واحدٍ ويتفقان في كثير من الأحكام، ويُحال في كلٍّ منهما على الآخر»<sup>(١)</sup>.

وقد تساءل بعضهم عن سرِّ هذه العلاقة بينهما، وعن علة تلاقيهما في كثير من مظاهر التحوير والتبديل التي اقتضاها الإجراء البنائيُّ في كلٍّ منهما، وكان ما قالوه في هذا متكئًا على المعنى ويركن إلى أحد ملمحين:

- إمَّا حدوث الصيغة، فكلُّ منهما حادثٌ على المفرد نقله من وضعه الأصلي صيغة ومعنى إلى وضع حادث، فالتكسير نقله من الأحاد إلى صيغ دالة على الجمع، والتصغير نقله من صيغته المكبَّرة إلى صيغ دالة على التصغير، مع تغييرٍ في اللفظ كما غير المعنى. قال الجرجاني:

«فلهذا التماثل قال صاحب الكتاب: إن التصغير والتكسير من وادٍ واحد»<sup>(٢)</sup>.

- وإما التضاد في المعنى، فمن مذاهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره<sup>(٣)</sup>، فالجمع تكثير، والتصغير تقليل. قال ابن إياز: «ربما جعلوا النقيض مشاكلاً للنقيض؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما ينافي الآخر، ولأن الذهن يتنبَّه لهما معاً بذكر أحدهما»<sup>(٤)</sup>.

(١) النكت: ٣٠٤/٢.

(٢) المقتصد في شرح التكملة: ٩٩٢/٢، وينظر: الخصائص: ٢٦٨/٣ - ٢٦٩، وأسرار العربية: ٣١٤، والإقليد: ١١٧٣/٢.

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣١٥/٢، ٦٧٥.

(٤) الأشباه والنظائر: ٤٢١/١.

ونحو منه قول الأنصاري:

«والنقيض يُحمل على النقيض لتلازمهما غالباً في الخطور بالبال  
[ثم<sup>(١)</sup>] يُحمل النظير على النظير لتشاركهما في أمرٍ معتبرٍ في  
حكمهما»<sup>(٢)</sup>.

وقد أشكل هذا النوع من الحمل على اليزدي فقال:

«وفيه نظر؛ لأن التضاد أمرٌ معنويٌّ، وهو لا يوجب بين الضدين  
اتحاد بنائهما لفظاً، كما في الحياة والممات مثلاً، فإنه لا يقال: زنتهما  
واحدة؛ لأن أحدهما ضد الآخر»<sup>(٣)</sup>.

وأجيب بأن «الشيء لما كان أقرب خطوراً بالبال مع ضده من سائر  
المغايرات التي ليست أضداداً له، صحَّ لهذا الجامع المشترك تنزيلهما  
منزلة المثلين، فيحمل أحدهما على الآخر في شيءٍ من أحكامه كما  
يحمل على نظيره، وقد قالوا: صحَّ (الموتان) مع وجود مقتضي  
الإعلال حملاً له على ضده (الحيوان)»<sup>(٤)</sup>.

وقد قصر أبو بكر بن طاهر هذا الاتفاق بين جمع التكسير والتصغير  
على الرباعي والخماسي. قال:

«هذا والوفاق بين جمع التكسير والتصغير إنما وقع في الرباعي  
والخماسي، جعلوا الفتح والألف في الجمع؛ لأنه أثقل، فطلبوا فيه  
الخفة، والضممة والياء للتصغير؛ لأنه أخف»<sup>(٥)</sup>.

(١) كذا، ولعله: كما، وهو الأظهر.

(٢) المناهج الكافية: ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٣) شرح الشافية: ١/١٤٩.

(٤) حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي: ٦٠.

(٥) التذييل والتكميل: ج ٦ ل ٣٧ (ب).

وما قاله هو الغالب، وقد جاء من غير الغالب أوجهٌ شبه بين البابين فيما هو دون الرباعي كما سيأتي، ولعلَّ غلبة ذلك في الرباعي والخماسي الذي رابعه حرف مد إنما كان لمشاكلته بين التكمير والتصغير في الخطوات الإجرائية ترتب عليه مماثلة في القيمة الصوتية كما يقول اللغويون المحدثون بين (فُعَيْل) و(فُعَيْل) في التصغير من جهة، وبين (مفاعل ومفاعيل) في التكمير من الجهة الأخرى.

ففي (مسجد) مثلاً نقول في تصغيره: مُسَيِّجِد، وهذه الصيغة تتألف من ثلاثة مقاطع؛ هي: (ص ح) و(ص ح ص) و(ص ح ص).

الأول: مقطع قصير مفتوح يتألف من:

صامت + صوت مد قصير.

والثاني: مقطع طويل مغلق يتألف من:

صامت + صوت مد قصير + صامت.

والثالث: كالثاني.

وفي التكمير نقول: مساجد، وتتألف هذه الصيغة من ثلاثة مقاطع أيضاً؛ هي: (ص ح) و(ص ح ح) و(ص ح ص).

الأول: مقطع قصير مفتوح يتألف من: صامت + صوت مد قصير.

والثاني: مقطع طويل مفتوح يتألف من:

صامت + صوت مد طويل.

والثالث: مقطع طويل مغلق يتألف من:

صامت + صوت مد قصير + صامت.

ويُلاحظ في المثالين مماثلةٌ في الكمية الصوتية في المقطع الأول تكسيراً وتصغيراً، وفي المقطع الثالث -أيضاً- تكسيراً وتصغيراً، ويقع الاختلاف في المقطع الثاني، فهو طويل مغلق في حال التصغير، وطويل مفتوح حال التكسير، وهما متساويان في الكمية، ويطلق عليهما العروضيون مصطلح السبب الخفيف، وهذا يعني أنهما يمثلان نوعاً واحداً من المقاطع<sup>(١)</sup>.

وقد تتبّع ابن القواس أوجه الشبه بين البابين وأحصى منها عشرة؛

وهي:

- ١- الفرعية: فالمكسر فرع المفرد، والمصغر فرع المكبر.
- ٢- التغيير: ففي التكسير تغيير صورة المفرد، وفي التصغير تغيير صورة المكبر.
- ٣- اختراع: البناء: فلكل من التكسير والتصغير صيغٌ مخترعة.
- ٤- وقوع العلامة ثالثة.
- ٥- ردُّ اللام المحذوفة في الثلاثي.
- ٦- حذف الزائد في الخماسي إن لم يكن رابعاً مدّاً.
- ٧- حذف الأصلي فيما زاد على أربعة.

(١) ينظر: في الأصوات اللغوية: ٢٤٦.

٨- فتح الثاني فيهما.

٩- حذف ألفات الوصل.

١٠- اعتلال اللام بحرف اللين قبلها<sup>(١)</sup>.

واستدرك عليه ابن الصائغ في تذكرته: كسر ما بعد العلامة في كلٍّ منهما. قال: «وهو عندي أولى بالعد»<sup>(٢)</sup>.

وممنَّ عني برصد مظاهر الشبه بين البابين ابن الخباز، فقد علَّل لقياس التصغير على التفسير باشتراكهما في أحكام كثيرة، ثم قال: «وسألني ذات مرة بعض المتأدبين عن اشتراك التفسير والتصغير فجمعت بينهما من عشرين وجهًا، وإذا تأملت باب التصغير وباب الجمع استبنت أكثر من ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وقد تَبَعَّتْ المظاهر المشتركة بين التفسير والتصغير وأحصيت منها ما يربو على عشرين وجهًا، ولا أدعي أنني أحييُّها كلها، وقد تناولتها في مبحثٍ تالٍ، وأتبعته ببعض الفوارق بين البابين؛ لئلاَّ يظنَّ أن الوفاق تامٌّ بينهما.

حمل التصغير على التفسير :

تقدم اشتراك التفسير والتصغير في كثير من مظاهر التحوير والتبديل التي اقتضاها الإجراء البنائيُّ في كلٍّ منهما، وتفسير ذلك، وما قالوه لم تكن فيه ميزة لأحدهما ترشح الاعتداد به أصلًا وتجعل

(١) شرح ألفية ابن معط: ١٢٠٣/٢.

(٢) الأشباه والنظائر: ٣١٥/٢.

(٣) توجيه اللمع: ٥٥٣.

الأخر فرعاً يُخلع عليه أحكامه، لذا استوقف الأوائل وبخاصة ابن جني إصرار سيبويه على إحالة أحكام التصغير في كثير من مواضعه على التكسير، ولم يكن العكس، على الرغم من تقدم التصغير وتأخر التكسير في ترتيب الأبواب، مما يُشعر بأن الحمل مقصود لغرض لم يفصح عنه، وقد شغل ابن جني بهذا الأمر، وناقش أستاذه أبا علي فيه، وكان جوابه: «إنما حُمِلَ التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد، فاعتدَّ ما يعرض فيه لاعتداده بمعناه، والمحقر هو المكبر، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة، فكأن لم يحدث بالتحقير أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الأفراد»<sup>(١)</sup>.

قال أبو الفتح: «هذا مَعْقِدٌ معناه، وما أحسنه وأعلاه!»<sup>(٢)</sup>.

وفحوى ما ذكره أبو علي أن ما يطرأ على المكسر من تنوع الدالّة من مفرد لآخر، وما يتبع ذلك من اختلاف في المعاني الدالة على المجموع، أقصاه عن حالته قبل التغيير، وأضحى أكثر عرضةً للتغيير من المحقر الذي توحدت فيه الدالّة والمعنى، ولم يتعد كثيراً عن مكبره؛ لذا عدَّ المكسر بمثابة الأصل له فيما يطرأ عليه من تغيير، وقد شرح ذلك أبو الفتح في وقفة له مع نص أبي علي السابق. إذ قال:

«... أقوى التغييرين هو ما عرض لمثال التكسير، وذلك أمر عرض للإخراج عن الواحد والزيادة في العدة، فكان أقوى من التحقير؛ لآثمة مَبْقٍ للواحد على أفراده»<sup>(٣)</sup>.

(١) الخصائص: ٣٥٤/١.

(٢) السابق.

(٣) الخصائص: ٢٦٨/٣-٢٦٩.

وبما أنّ في التفسير من المرشحات ما يؤهله لمقتضيات تحوير قياسيٍّ بمنأى عن مفرده، فإنه يُعدُّ أصلاً وتُخلع أحكامه على التصغير؛ وهو ما التفت إليه الشاطبي -وأجاد- حين شرح قصد أبي علي؛ إذ قال:

«يشير إلى أنّ ما عرض في الجمع أصلٌ فيه، والجمع مستقلٌّ بنفسه؛ لتكسير بناء الأفراد، فكلُّ حكم لحقه من حيث هو جمعٌ معتدٌّ به ومستندٌ إليه، والمفرد كأنه متناسى فيه، بخلاف التحقير، فإن العرب حافظت فيه على أحكام المفرد؛ ألا تراهم يحقرون ما حذف منه حرفٌ على حاله إذا قامت بما بقي منه بنية التصغير، ويقولون في (قَائِم): قُوَيْمٌ، بالهمز اعتداداً بحكم المفرد، فكأنَّ التحقير لم يكن، وأنت لو كسرت لرددت ما حذف ولا بد، ولرددت همزة (قائم) إلى أصلها فقلت: قُوَمٌ، وقُوَامٌ، اعتداداً ببنية التفسير، فلما كان الأمر على هذا جعلوا التكسير أصلاً، وجعلوا التحقير فرعاً»<sup>(١)</sup>.

وكما قال فالمصعّر لم يتأثر كثيراً بمقتضيات النقل تحويراً وتبديلاً كالمكسر؛ وظلَّ قريباً من صورة مكبره؛ لذا تبقى بعض اللواحق مما قدّر انفصاله ويصعّر ما قبلها، فيقال في (حَنْظَلَة): حَنْظَلَة، وفي (قُرْفُصَاء): قُرْفُصَاء، وهذا لا يجري مع المكسر<sup>(٢)</sup>، إذ تتم الصياغة بدونها. قال أبو الفتح:

«أما التحقير فإنه أحفظ للصورة من التفسير؛ ألا تُرك تقول في تحقير (حَبَلَى): حَبَيْلَى، وفي (صَحْرَاء): صُحَيْرَاء، فتقرّ ألف التانيث

(١) المقاصد الشافية: ٢٧٧/٧.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٩٨/٤ - ١٨٩٩.

بحالها، فإذا كسرت قلت: حَبَالِي، وَصَحَارِي، وَأَصْل (حَبَالِي): حَبَالٌ، ك (دَعَاوٍ) تَكْسِير (دَعْوَى)، فَتُغَيَّرُ عِلْمُ التَّأْنِيثِ. وَإِنَّمَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَحْقِيرُ الْأَسْمِ لَا يَخْرُجُهُ عَنِ رَتْبَتِهِ الْأُولَى -أَعْنِي الْإِفْرَادَ- فَأُقَرَّبُ بَعْضَ لَفْظِهِ لِذَلِكَ، وَأَمَّا التَّكْسِيرُ فَيُعَدُّهُ عَنِ الْوَاحِدِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ، فَيَحْتَمِلُ التَّغْيِيرَ، لِأَسِيْمَا مَعَ اخْتِلَافِ مَعَانِي الْجَمْعِ، فَوَجِبَ اخْتِلَافُ اللَّفْظِ»<sup>(١)</sup>.

واستدلوا لثقل الجمع وخفة التصغير بمنع صرف ما كان على صيغة منتهى الجموع، وصرف نظيره من المصغَّر، قال أبو الفتح بعد أن فاضل بالقوة بين المكسَّر والمصغَّر وأكد قوَّة المكسَّر:

«... ولذلك لم يعتدَّ التحقير سبباً مانعاً من الصرف كما عُدَّ التكسير مانعاً منه؛ ألا تُرَاكُ تُصْرَفُ دُرَيْهَمًا وَدُنَيْنِيًّا، وَلَا تُصْرَفُ دَرَاهِمٌ وَدَنَانِيرٌ لَمَا ذَكَرْنَا»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن برهان:

«ومما يقوِّي كون التحقير فرعاً على التكسير أنهم جعلوا التكسير سبباً مانعاً من الصرف لما تجدد له في المعنى من الانحراف عن سمت المفرد، ولم ينزلوا التحقير بتلك المنزلة لأنه كالمفرد الموصوف فقط»<sup>(٣)</sup>.

وقد تتوقف صوابية الأداء في التصغير على ما يجري في التكسير، كما في تصغير المختوم بالألف والنون الزائدتين، فتقلب الألف ياءً

(١) الخصائص: ٢٢٧/١.

(٢) الخصائص: ٢٦٨/٣.

(٣) شرح اللمع: ٦٧٧/٢.

تصغيراً إذا كانت قلبت في تكسيره؛ نحو: سِرْحَان، وسُلْطَان، يقال في تصغيرهما: سُرَيْحِين، وسُلَيْطِين، كما قيل في تكسيرهما: سَرَاحِين، وسَلَاطِين. وتبقى الألف إذا لم تُقلب في التكسير؛ كما في: (سُكْرَان، وعُثْمَان)، قيل في تصغيرهما: سُكْرَان، وعُثْمَان؛ لأنهم قالوا في جمعهما: سُكَارِي، وعُثْمَانُون، ولم يقولوا: سَكَارِين وعُثْمَانِين.

وهو ملمحٌ يرسِّخُ فكرة الحمل، ويؤكدُ فرعية التصغير بالنسبة للتكسير.

وقد ارتضى العلماء فكرة حمل التصغير على التكسير واطمأنوا إليها، وجمهورهم قدّم التكسير لتكون الإحالة على مقدم، ومنهم من قدّم التصغير وأحال عليه كابن عصفور<sup>(١)</sup>، وفي شافية ابن الحاجب قدّم التصغير وفصل بينه وبين التكسير بباب النسب.

قال السيوطي: «وليس بجيد»<sup>(٢)</sup>.

وامتداداً لرسوخ فكرة الحمل في أذهانهم توقّف الشاطبي عند قول ابن مالك:

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عَيْدٌ وَحُتِمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لَتَصْغِيرِ عِلْمِ

فظاهره يوهم أنه خالف سيبويه وغيره من النحويين في حمل التكسير على التصغير، وهو عكس ما قرّره، فأجاب عنه بقوله:

(١) في المقرب وشرح جمل الزجاجي.

(٢) النكت للسيوطي: ٣٠٤/٢.

«إن مراد الناظم ليس الحمل القياسي، وهو الذي ذكره النحويون، بل التعريف بالحكم مجرداً، فكأنه يقول: الحكم في التكسير في هذه المسألة كالحكم في التصغير، ولا يلزم من هذا الحمل القياسي، فلا مشاحة عليه في عبارته»<sup>(١)</sup>.

وما ذكروه من تعدد معاني التكسير، وخروج صيغه عن آحادها، لم يكن معياراً صارماً لإحالة أحكام التصغير على التكسير؛ لذا نجد العكس في تفسير بعض الإجراءات الأدائية؛ إذ يحال حكم ما في التكسير على ما يجري في التصغير، وهو ملمح من التقارض الحكمي، ونلمحه في جمع (فاعل)، فقد قالوا فيه: فواعل؛ نحو: كاهل وكواهل، وحائط وحوائط، قلبوا ألف (فاعل) في الجمع واواً؛ لأن ألف التكسير تقع بعدها، والجمع بينهما متعذر؛ لسكونهما، فلم يكن بدُّ من حذف أحدهما أو قلبه، فلم يسغ الحذف لأنه يخل بالدلالة على الجمع، فتعين القلب، فقلبوها واواً حملاً على قلبها في التصغير؛ لتحقيق موجب القلب فيه، وهو ضمُّ ما قبلها، فقد قالوا فيه: فويعل، نحو: كاهل<sup>(٢)</sup> وكويهل<sup>(٣)</sup> وطابق<sup>(٣)</sup> وطوييق<sup>(٤)</sup>.

ونلمح هذا -أيضاً- في تفسيرهم كسر ما بعد الألف في الجمع، فقد قالوا:

(١) المقاصد الشافية: ٣٦٤/٧.

(٢) الكاهل من الإنسان: ما بين كتفيه. ينظر: اللسان: ٦٠٢/١١ (كهل).

(٣) الطابق والطابق: العضو من أعضاء الإنسان؛ كالرجل واليد... ينظر: اللسان: ٢١٢/١٠ (طبق).

(٤) ينظر: اللباب: ١٨٤/٢، شرح المفصل: ٥٢/٥.

«كسروا ما بعد الألف حملاً على التصغير؛ لأن الألف في التكسير وسيلة ياء التصغير، فكما كسروا ما بعد ياء التصغير كسروا ما بعد الألف في التكسير»<sup>(١)</sup>.

وعلة كسر ما بعد الياء في التصغير التعادل ومناسبة الكسرة وهي علة مؤثرة، بخلاف الكسر في الجمع، فلم تكن علة ظاهرة، لذا حمل الكسر فيه على ما يجري في التصغير لوضوح علة.

على أننا لا نعدم من يعكس ويبني على المطرد في الحمل، فيحمل التصغير على التكسير. قالوا:

«الحرف التالي لياء التصغير حقه الكسر كتالي ألف التكسير حملاً لعلامة التقليل على علامة التكثر، حملاً للنقيض على النقيض»<sup>(٢)</sup>.

وهاتان المسألتان لا تؤثران في اطراد حمل التصغير على التكسير.

ما يلتقي فيه البابان :

#### ١ - فتح الثاني :

يُفتح الثاني في المصغَّر وفي المكسر المبني على (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل)، فيقال في تصغير (مَسْجِد): مُسَيِّجِد، وفي تكسيه: مَسَاجِد، يفتحون الثاني في كلِّ منهما، وهو في التصغير حملاً على التكسير؛ «قالوا: وإنما فتح ما قبل الياء؛ لأن الياء في التصغير، والألف في شبه (مَفَاعِل) متقابلان؛ لأن التصغير والتكسير من باب

(١) شرح المفصل: ٣٩/٥.

(٢) ينظر: المتبع: ٦٨٣/٢، والهمع: ١٣٥/٦.

(٣) الأشباه والنظائر: ٦٧٥/٢.

واحد، فكما أن ما قبل الألف مفتوح، فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها<sup>(١)</sup>.

وقيل: يفتح الثاني؛ لأنه لو ضُمَّ لتوالت ضمتان، ولو كُسِر لتوالت كسرتان؛ لأن ما بعد الياء يكسر إن لم يكن حرف إعراب، ولا تؤثر الياء؛ لأنها حاجز غير حصين<sup>(٢)</sup>.

وعند ابن الأنباري: فُتح الثاني في التصغير تبييناً للضممة<sup>(٣)</sup>. وهو غير سديد؛ لقوة الضمة وثقلها.

## ٢- زيادة مدة الثالثة :

تزداد مَدَّةُ ثالِثةٌ في المصغَّر وفي المكسَّر الموازن لـ (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) وشبههما؛ لأنَّ كلاً منهما معنًى يحتاج إلى علامة تدل عليه، فيقال في (مِصْبَاح): مُصَيِّح، بزيادة ياء ثالثة تصغيراً، ومَصَابِيح<sup>(٤)</sup>، بزيادة ألف ثالثة تكسيراً، واختيار الياء والألف لأنهما من حروف الزيادة، ولأنهما من أخف الحروف.

وقيل في تخصيص الياء للتصغير: للحصول على تمييز كامل، فالضم في أوله، والفتح في ثانيه لا يكفي، إذ يلتبس بـ (صُرْد)<sup>(٥)</sup>.

(١) الهمع: ١٣١/٦.

(٢) ينظر: المباحث الكاملية: ٢١١/٢، والفاخر: ٩٠١/٢.

(٣) أسرار العربية: ٣١٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤١٦/٣، وأسرار العربية: ٣١٤.

(٥) ينظر: الإقليد: ١١٦٩/٣ - ١١٧٠، والمناهج الكافية: ٢١١.

وكانت فيه ثلاثة حملاً على التفسير<sup>(١)</sup>، وقيل: لأن زيادتها ثانية تفضي إلى قلبها واواً للضممة قبلها<sup>(٢)</sup>.

### ٣- كسر ما ولي العلامة :

وهو في التصغير حملاً على التفسير. قال المبرد:

«فإن كان الاسم على أربعة أحرف انكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير كما ينكسر في التفسير؛ لأنَّ التفسير والتصغير من وادٍ واحدٍ»<sup>(٣)</sup>.

وقيل: لما جمع المصغَّر الموصوف والصفة جمع له سائر الحركات؛ الضمُّ في أوله، والفتح في ثانيه، والكسر بعد الياء فيما جاوز الثلاثة<sup>(٤)</sup>.

وقيل: بل كسر لمناسبة الكسرة للياء قبلها<sup>(٥)</sup>. وهو قول حسن.

والكسر في الجمع مطلق، وفي التصغير مشروطٌ بالألا يكون ما وكيَّ الياء حرفٌ إعراب؛ لأنه يتحرك وَفَّقَ مقتضى العوامل.

(١) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني: ٧٨٣/٢.

(٢) ينظر: توجيه اللمع ٥٥٠.

(٣) المقتضب: ٢٣٧/٢، وينظر: المتبع: ٦٨٣/٢، والمباحث الكاملة: ٣١١/٢.

(٤) المباحث الكاملة: ٣١١/٢.

(٥) المتبع: ٦٨٣/٢، والهمع: ١٣٥/٦، وشرح الشافية لقررة سنان: ٢١٠.

ويُستثنى مما تحقق فيه هذا الشرط حالاتٌ فُتح فيها ما وكي الياء؛ وهي:

أ- ما كان تالي الياء فيه متلوّاً بتاء التانيث المربوطة؛ نحو: شُجيرة.

ب- ما كان تالي الياء فيه متلوّاً بألف التانيث المقصورة أو الممدودة، نحو: حُبَيْلَى، وحميراء.

ج- ما كان تالي الياء فيه متلوّاً بألف (أفعال) جمعاً، أو مفرداً، نحو: أُثْيَاب، وأُجَيْمَال، مما كان جمعاً. وأما المفرد فنحو: (أَجْمَال) مسمّى به، إذ يقال: أُجَيْمَال.

د- ما كان تالي الياء فيه متلوّاً بألف ونون مزيدتين، ولم تقلب ألفه في الجمع ياء؛ نحو: سُكَيْرَان<sup>(١)</sup>.

#### ٤- تعذر تحريك المدة المزيده<sup>(٢)</sup>:

بهذا اعتلوا لعدم حذف الهمزة المتحركة وإلقاء حركتها على ياء التصغير قبلها، كما في تصغير (أَوْء) و(أَفْوُس)، قالوا في (أَوْء): أَوْيَّءٌ، وخففوا بقلب الهمزة ياءً وإدغامها في ياء التصغير، فقالوا: أَوْيَّءٌ<sup>(٣)</sup>.

وفي تصغير (أَفْوُس) قالوا: أْفَيْس. لم يحدفوا الهمزة ويلقوا بحركتها على ياء التصغير في المثالين لتعذر تحريكها، مع أن حذف

(١) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٢/٦٤٠-٦٤٧، والارتشاف:

٣٦٠/١، والمساعد: ٣/٤٩٨-٤٩٩، وشفاء العليل: ٣/١٠٥٦.

(٢) ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٢/٦٤٠.

(٣) ينظر: المنصف: ٣/٩٨.

الهمزة المتحركة وإلقاء حركتها على الساكن الصحيح قبلها مطرد<sup>(١)</sup>، فقد قالوا في (يسأل): يَسَلْ، وفي (جِيَّال)<sup>(٢)</sup>: جَيْلٌ، ومنه قراءة: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون]<sup>(٣)</sup> بحذف الهمزة وإلقاء الحركة على الدال قبلها.

٥- حذف ما زاد على الأربعة:

يحذف ما زاد على الأربعة فيما كان ثلاثياً مزيداً بحرفين أو أكثر، أو رباعياً مزيداً، أو خماسياً مجرداً أو مزيداً في البابين وفوق الضوابط التالية:

أ- إذا كان المراد تصغيره ثلاثياً مزيداً بحرفين أو أكثر فإنه يُحذف منه عند تصغيره أو تكسيره ما زاد على الأربعة، ولا يبقى من الزوائد إلا حرف واحد، أو حرفان أحدهما حرف علة قبل الآخر، ويُخَصُّ بالبقاء ماله مزيّةٌ من جهة اللفظ أو المعنى، وما كانت فيه مزيّةٌ معنويةٌ فهو أولى بالبقاء<sup>(٤)</sup>، وذلك بأن يكون أحد الزائدين أو الزوائد دالاً على معنى الفاعلية، كما في الميم الزائدة أول الكلمة في نحو: (مُعْتَلِم)<sup>(٥)</sup>:

- (١) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/٢١٣، ٢١٥.
- (٢) جِيَّالٌ وجِيَّالَةٌ: الضَّبْعُ. اللسان: ١١/٩٦ (جأل).
- (٣) ورش عن نافع يلقي حركة الهمزة على الساكن الصحيح قبلها. راجع: جامع البيان: ٢٦٦.
- (٤) ينظر: المقتضب: ٢/٢٣٤، والأصول: ٣/١٢، والبيان: ٦٤٤-٦٤٥، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٥٢.
- (٥) الْمُعْتَلِمُ: الهائج، والاعتلام: مجاوزة الحد. ينظر: اللسان ١٢/٤٣٩ (غلم).

ففي تكسيره يقال: مَعَالِم.

وفي تصغيره: مُعَيِّم.

وفي (مُعْتَسِل):

تكسيره على: مَعَاسِل.

وتصغيره على: مُعَيِّسِل.

وفي (منطلق):

تكسيره على: مَطَالِق، ويصغَّر على: مُطَيِّق.

أو يكون الزائد أولاً دالاً على المتكلم، كما في الهمزة في نحو:

أَلْنَدَد<sup>(١)</sup>، وأَرْنَدَج<sup>(٢)</sup>.

فيقال فيهما: أَلَادُّ، وأَرَادَج، تكسيراً.

وَأَلِيدُّ، وأُرِيدَج، تصغيراً.

- أو يكون دالاً على الغائب؛ كما في الياء في نحو: يَلْنَدَد، وَيَرْنَدَج

ففي تكسيرهما يقال: يَلَادُّ، وَيَرَادَج.

وفي تصغيرهما: يُلِيدُّ، وَيُرِيدَج.

ونحوً من ذلك نجده في تكسير أو تصغير (مُقْعَسِس) <sup>(٣)</sup> مما فيه

ثلاث زوائد، قال في (الكتاب) <sup>(٤)</sup>:

(١) الأَلْنَدَدُ واليَلْنَدَدُ: الشديد الخصومة. ينظر: اللسان ٣/٣٩١ (لدد).

(٢) الأَرْنَدَجُ: جلد أسود تصنع منه الأُخْفَاف. ينظر: اللسان ٢/٢٨٣

(ردج).

(٣) المُقْعَسِسُ: الشديد. ينظر: اللسان ٦/١٧٩ (قعس).

(٤) ٤٢٩/٣.

«وإذا حَقَّرَتْ (مُقَعَّنَسِس) حذفت النون وإحدى السينين؛ لأنك كنت فاعلاً لو كَسَّرْتَهُ للجمع، فإن شئت قلت: مُقَيِّعِس، وإن شئت قلت: مُقَيِّعِيس»، كما قيل في جمعه: مَقَاعِيس، ومَقَاعِيس، فسيبويه يؤثر إبقاء الميم لدلالاتها على معنى الفاعل، ويحذف النون وإحدى السينين.

وعند المبرد المحذوف الميم والنون، وتبقى السين؛ لأنها ملحقة لها حكم الأصل، قال:

«وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقَعَّنَسِس): مُقَيِّعِيس، ومُقَيِّعِيس. وليس القياس عندي ما قال؛ لأن السين في (مُقَعَّنَسِس) ملحقة، والملحق كالأصلي، والميم غير ملحقة، فالقياس: قُعِيسِيس، وقُعِيسِيس، حتى يكون مثل: حُرِيْجِم وحُرِيْجِم»<sup>(١)</sup>.

وردَّ بأن الميم أولى بالإبقاء؛ لأن الميم لمعنى، وحرف الإلحاق ليس لمعنى، والميم لها قوة التصدر، والسينان إحداهما طرف والأخرى قريبة من الطرف، والأوائل أقوى من الأعجاز وأمكن<sup>(٢)</sup>.

وأما تنظيره بحذف الميم من (محرنجم)<sup>(٣)</sup> إذ قيل في تحقيره: حُرِيْجِم، فلا ينهض دليلاً له؛ لأن الباقي من الكلمة بعد حذف الميم أصول، والزائد أولى بالحذف وإن كان لمعنى، والمذهبان جاء عنهم.

(١) المقتضب: ١٥٢/٢ - ١٥٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٧٧/٤، وشرح الشافية للرضي ٢٥٩/١.

(٣) المحرنجم: المجتمع. ينظر: اللسان ١٣٠/١٢ (حرجم).

وإذا انتفت المزية المعنوية ينظر إلى ما كان فيه مزيّةً لفظيةً فيؤثر إبقاؤه؛ كأن يكون أحد الزائدين مكرر حرف أصلي، والآخر ليس كذلك؛ كما في تحقيرهم (غَدَوْدَن)<sup>(١)</sup>، فقد قالوا في تصغيره: غُدَيْدِن، وغُدَيْدَيْن؛ كما قالوا في تكسيره: غَدَادِن وغَدَادَيْن. قال في الكتاب<sup>(٢)</sup>:

«وإذا حقرت (غَدَوْدَن) فبتلك المنزلة؛ لأنك لو كسرتَه للجمع لقلت: غَدَادَيْن وغَدَادِن، ولا تحذف من الدالين؛ لأنهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف ههنا».

وبهذا تمسك المبرد في اختياره حذف الواو في تصغير (عِشْوَل)<sup>(٣)</sup> وإبقاء اللامين. قال:

«والواو أحقُّ عندنا بالطرح؛ لأنها من الحروف التي تزداد، واللام مضاعفة من الأصول، وهما جميعاً للإلحاق بمثل: جَرْدَحَل ... وكان سيبويه يختار: عِثْل، وعِثْوَل فيمن قال: أُسَيُود، ويقول: هي مُلْحَقَة، وهي أبعد من الطرف، وقد يجوز ما قال، ولكن المختار ما ذكرنا»<sup>(٤)</sup>.

وأما سيبويه في اختياره الذي ذكره المبرد فقد نظر إلى الأحدث في الزيادة، وحذف إحدى اللامين ليكون القياس على الخماسي الملحوق

(١) الغَدَوْدَن: الناعم، يقال: شاب غدودن، وفي الشعر: الكثير الملتف. ينظر: اللسان ٣١١/١٣ (غدن).

(٢) ٤٢٨/٣.

(٣) العِشْوَل من الرجال: الجافي الغليظ. اللسان ٤٢٤/١١ (عثل).

(٤) المقتضب: ٢٤٧/٢.

به زيادة اللام، لا على الرباعي الملحق به أولاً بزيادة الواو، ونظّره بتكسيروهم (قِرْشَبٌ)<sup>(١)</sup> على: قَرَأَشِبٌ<sup>(٢)</sup>. قال: «وكذلك قولُ العرب وقولُ الخليل»<sup>(٣)</sup>.

ورُدَّ قول المبرد بعدم اطراد قياسه في الحذف، فقد حذف الراء في (مُحَمَّر) وهي مضاعف أصلي، وأبقى الميم الزائدة لمعنى فقال: مُحَيِّمِرٌ<sup>(٤)</sup>.

- أو يكون أحد الزائدين واقعاً موقع ما يكون أصلياً، كما في قولهم: حَمَارَةٌ، ففيه زائدان؛ الألف وإحدى الراءين، وقد آثروا في تصغيره إبقاء الراءين، وحذفوا الألف؛ لأن موقعها موقع ما لا يكون إلا زائداً، وأما الراء المزيدة فموقعها موقع ما يكون أصلياً. قال في (الكتاب)<sup>(٥)</sup>:

«وتقول في تحقير (حَمَارَةٌ)<sup>(٦)</sup>: حُمَيْرَةٌ، كأنك قلت: حَمَرَةٌ؛ لأنك لأنك لو كَسَّرت (حَمَارَةٌ) للجمع لم تقل: حَمَائِرٌ، ولكن تقول: حَمَارٌ؛ لأنه ليس في الكلام: فَعَائِلٌ، كما لا يكون مَفَاعِلٌ».

(١) القِرْشَبُّ: الضخم الطويل من الرجال. ينظر: اللسان ١/٦٦٩ (قرشب).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٧٨، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٣/١-٢٥٤.

(٣) الكتاب: ٣/٤٣٠.

(٤) الانتصار: ٢١٩-٢٢٠.

(٥) ٣/٤٢٧-٤٢٨.

(٦) على زنة: فِعَالَةٌ، قال: حِمَارَةُ الصيف: شدة وقت حره. ينظر: اللسان

٤/٢١١ (حمر).

- أو يكون حذف أحد الزائدين يؤول بالكلمة إلى وزن ليس من أوزانهم، أو إلى اجتماع حرفين من جنس واحد آخر الكلمة، فإنه يُؤثّرُ بالبقاء ويحذف الآخر، كما في قولهم: ذُرْحَرَح<sup>(١)</sup>، وجَلَعَلَع<sup>(٢)</sup>، مما تكررت فيه عينه ولامه، فلو حذفنا اللام الثانية صارت العين آخر الكلمة، فإذا صَعَّرْنَاها أو جَمَعْنَاها قلنا في (ذُرْحَرَح): ذُرْيَحِر، وذَرَّاحِر، وفي (جَلَعَلَع): جُلْيَعِل، وجَلَّاعِل، على زنة: فُعْيَلَع، وفَعَّالَع، وهذان الوزنان ليسا من أوزانهم، ولو حذفنا العين الثانية لقلنا في تصغيرهما: ذُرْيَحِح، وجُلْيَعِع، وفي تكسيرهما: ذَرَّاحِح، وجَلَّاجِع...، فيجتمع آخر الكلمة حرفان من جنس واحد وهما لآمان، فيثقل اجتماعهما، فإذا حُذِفَت اللام الأولى زال ذلك، لذا يُؤثّرُ بالحذف، ويبقى الآخران، فنقول في تصغيرهما: ذُرْيَحِح، وجُلْيَعِلَع، وذَرَّارِح، وجَلَّالِع، على زنة: فُعْيَعِلَع وفَعَّاعِلَع<sup>(٣)</sup>.

- أو يكون حذف أحد الزائدين يفضي إلى حذف الزائد الآخر، والآخر لا يلزم من حذفه حذف غيره، فإنه يؤثر بالإبقاء ما يؤمن

(١) الذَّرْحَرَح: دُوَيْبَّةٌ أعظم من الذباب حمراء مُنْقَطَةٌ بسواد، وهي من السموم، وجمعها: ذراريح. ينظر: الصحاح ١/٣٦٢-٣٦٣ (ذرح)، واللسان: ٤٤١/٢ (ذرح).

(٢) الجَلَّعَلَعُ: (فيما ذكر عن الأصمعي أنه الخنفساء التي نصفها طين، ونصفها من خَلْق الخنفساء، وأن رجلاً كان يكثر أكل الطين فعلى فعض عتسة فخرج منه خُنْفَسَاءُ نصفها طين، فرأها رجل من العرب فقال: خرجت منه جَلَّعَلَعَة) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤/١٨٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٣، وشرحه للسيرافي: ٤/١٧٩-١٨٠.

معه حذف الآخر؛ كما في تحقير «لُعَيَّزِي»<sup>(١)</sup> تبقى الغين؛ لأنها مكرر أصلي، والزائدان الآخران الياء وألف التانيث، والياء رابعة، فإذا حذفت احتيج إلى حذف ألف التانيث؛ لأنها تقع بعد حذف الياء خامسةً، بخلاف ألف التانيث، فلو حذفت لا يلزم من حذفها حذف الياء، لذا يختار حذفها وإبقاء الياء، فيقال: لُعَيَّزِي، كما قيل في جمعه: لَعَاغِيَز<sup>(٢)</sup>. وإن لم تظهر مزيةً في زائد على آخر لا لفظية ولا معنوية، فأنت مخيرٌ في الحذف والإبقاء، كالنون والواو في (قَلَسُوَّة)، «إن شئت قلت: قَلَيْسِيَّة، وإن شئت قلت: قَلَيْسِيَّة، كما فَعَلُوا في ذلك حين كَسَرُوهُ للجمع، فقال بعضهم: قَلَانِس، وقال بعضهم: قَلَاسٍ ... وكذلك (حَبَبَطِي)<sup>(٣)</sup>، إن شئت حذفت النون فقلت: حَبِيَّط، وإن شئت حذفت الألف فقلت: حَبِيَّط، وذلك لأنهما زائدتان ألحقنا الثلاثة ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فليس واحدة الحذف ألزم لها منه للأخرى»<sup>(٤)</sup>.

ب- تجريد الرباعي المزيد من زوائده حال تصغيره أو تكسيه إلا ما كان الزائد فيه حرف علة قبل الآخر فإنه يبقى، فنقول في تصغير

(١) اللُّعَيَّزِي: بتشديد الغين مثل اللُّغَز، والياء ليست للتصغير؛ لأن ياء التصغير لا تكون رابعة.

ينظر: الصحاح: ١٩٤/٣ (لغز).

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٣٩/٣ - ٤٤٠، والمقتضب: ٢٦٢/٢، وشرح كتاب سيويه للسيرافي: ١٨٤/٤.

(٣) الحَبَبَطِي: القصير البَطِين، يُهْمَز ولا يهمز، والنون والألف للإلحاق بسفرجل.

الصحاح: ١١١٨/٣.

(٤) الكتاب: ٤٣٦/٣، وينظر: المقتضب: ٢٣٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٤/١.

(مُدْحَرَج): دُحِرَج، كما قالوا في تكسيره: دَحَارَج، وفي تصغير (عَنْكَبُوت): عُنَيْكَب؛ كما قالوا في تكسيره: عَنَّكَب، وفي تصغير (عُصْفُور) و(عَيْطُمُوس)<sup>(١)</sup>: عُصَيْفِير، وَعُطَيْمَيْس، كما قالوا في تكسيرهما: عَصَافِير، وَعَطَامَيْس، وفي تصغير (قِرطَاس) قُرَيْطَيْس؛ كما قيل في جمعه: قَرَاطَيْس، بقلب الواو والألف ياءً للكسرة قبلهما<sup>(٢)</sup>.

ج- حذف الزائد من الخماسي المزيد ثم الخماس الأصلي، فيقال في (قَبْعَثْرِي)<sup>(٣)</sup>: قَبَيْعْث، تصغيراً، كما قيل في تكسيره: قَبَاعِث، وفي تصغير (خُنْدَرِيْس)<sup>(٤)</sup>: خُنَيْدِر، كما قيل في تكسيره: خَنَادِر<sup>(٥)</sup>.

والخماسي المجرد يحذف خامسه تصغيراً وتكسيراً نحو: (قِرطَعب، وَجَحْمَرِش)، ما لم يكن رابعه بلفظ حروف الزيادة أو قريباً منها، كما في: (خَدْرَتِق)<sup>(٦)</sup>، وَفَرَزْدَق) فالنون بلفظ ما يزداد، والبدال قريبة من التاء مخرجاً، فإنه يجوز حذف الرابع والإبقاء على الخماس فيقال: خُدَيْرِق، وَفُرَيْزِق؛ كما قيل في الجمع: خَدَارِق وَفَرَازِق،

(١) العَيْطُمُوس من النساء: الجميلة تامة الخلق. ينظر: اللسان ١٤٣/٦ (عطمس).

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٤٤/٣، والمقتضب: ٢٤٤/٢، والبيان: ٦٤٣-٦٤٤.

(٣) القَبْعَثْرِي: الجمل العظيم. اللسان: ٧٠/٥ (قبعثر).

(٤) الخندريس: القديم، يقال: تمر خندريس: قديم، والخندريس: الخمر القديمة.

اللسان: ٧٣/٦ (خندريس).

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٤٨/٣، والمقتضب: ٢٤٩/٢.

(٦) الخدرنق: العنكبوت، وخصه بعضهم بالذكر منه. ينظر: اللسان: ٧٢/١٠ (خدرنق).

والأرجح حذف الخامس؛ لأن التغيير بالأعجاز أولى، فيقال: خُدَيْرِن وفُرَيْزِد كما قيل: خَدَارِن وفَرَازِد.

#### ٦- التعويض عن المحذوف:

يجوز التعويض بياء قبل الآخر مما حذف منه حرف أو أكثر عند تصغيره أو تكسيره، فيقال في تصغير (سَفَرَجَل): (سُفَيْرِج) بدون تعويض، و: (سُفَيْرِج) بالتعويض، كما قيل: في تكسيره: (سَفَارِج) من غير تعويض، و(سَفَارِج) بالتعويض<sup>(١)</sup>.

وهذا التعويض مشروط بالألا يكون قبل آخر المصغَّر أو المكسَّر ياءً، وإلا فلا تعويض؛ كما في (حَيْرَبُون)<sup>(٢)</sup>؛ إذ يقال في تصغيره: حُرَيْبِين، كما قيل في تكسيره: حَزَابِين<sup>(٣)</sup>.

وفي التعويض بالياء دون غيرها قيل:

«لأن ما بعد ألف التكسير مكسور، فكأنهم أشبعوا الكسرة فنشأت الياء، وذلك ليس بثقيل، فلهذا كانت الياء أولى من غيرها»<sup>(٤)</sup>.

#### ٧- ردُّ حرف اللين إلى أصله<sup>(٥)</sup> فاءً كان أو عيناً:

(١) ينظر: الكتاب: ٤١٧/٣، والمقتضب: ٢٤٩/٢.

(٢) الحيزبون: العجوز من النساء. اللسان: ١١٤/١٣ (حزبن).

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٦٤/١، والتصريح: ١٤٩/٥.

(٤) أسرار العربية: ٣١١.

(٥) قال في التبصرة والتذكرة (٦٨٨/٢):

(وإنما وجب ذلك: لأن ثاني المصغَّر لا بد من أن يحرك بالفتح، والألف إذا حركت انقلبت إلى إحدى أختيها، فانقلابها إلى ما كان أصلها أولى).

وهو مشروط فيهما بالأّ يكون حرف اللين مبدلاً من همزة تلي همزة، كما في (آدم)، وألا يكون غير حرف لين مبدلاً من حرف لين؛ كما في (قائم) و(متعد)<sup>(١)</sup>، وإنما يكون:

أ- ليناً مبدلاً من لين؛ كما في: (مال) و(ناب) و(ميزان)، و(مِقات) و(مُوسِر) و(مُوقِن).

يقال في تصغيرها: مُوبِل، وئيب، ومُويزين، ومُويقت، ومُيسِر، ومُويقتن.

كما قيل في جمعها: أموال، وأنياب، وموازين، ومواقيت، ومياسير، ومياقين<sup>(٢)</sup>.

ب- أو ليناً مبدلاً من صحيح؛ كما في: قيراط، ودينار، ففي تصغيرهما يقال: قُريريط، ودُينير. كما قيل في جمعها: قَرَارِيط، ودَنَانِير<sup>(٣)</sup>.

ج- أو ليناً مبدلاً من همزة لا تلي همزة؛ كما في: ذيب، وبير. يقال في تصغيرهما: ذُوب، وبؤيرة؛ كما قيل في جمعها: أذُوب، وأبُور وأبَار<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٠٨/٤، والارتشاف: ٣٧٠/١، وتمهيد القواعد: ٨٦٥/١٠، والتصريح: ١٦٣/٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٦٢/٣، واللمع: ٢٧٧، والفوائد والقواعد: ٧٦٨، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٢٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٦٠/٣، والأصول: ٥٨/٣، والبديع: ١٦٤/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢١١/١، وشرح الشافية لليزدي: ٣٣١/١.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ١٠٨١/٣، والارتشاف: ٣٧١/١، والمقاصد الشافية: ٣٥٢/٧.

وشدَّ تصغيرهم (عِيد) علي: عَيْدٌ، وجمعه على: أعيَاد، مع أن الياء مبدلة من الواو؛ لأنه من: عَادَ يعود.

قالوا: لم يردَّ حرف اللين إلى أصله فرقاً بين (عِيد) و(عُود)، فقد قالوا في تصغير (عُود): عُوِيد، وفي جمعه: أَعُوَاد<sup>(١)</sup>.

وأما إن كان اللين ألفاً مجهولة الأصل؛ كما في (عَاج)، أو منقلبة عن همزة تلي همزة، كما في (آدم) فإنَّ حرف اللين يقلب واواً، فيقال: عُوِيَج وأعوَاج<sup>(٢)</sup>، وأُوِيَدَم وأُوَادِم<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت الفاء أو العين غير حرف لين مبدلاً من لين، كما في: (مُتَّعِد) و(قَائِم)، فسيبويه يبقي الحرف المقلوب ولا يردُّه إلى أصله، فيقول في تصغير (مُتَّعِد): مُتَّعِد<sup>(٤)</sup>. قال ابن خروف: «ويلزم على إثبات تاء (مُتَّعِد) و(مُتَّزِن) المبدلة من الواو أن يقال في الجمع: مَتَّاعِد، ومَتَّازِن»<sup>(٥)</sup>.

قال الشاطبي: «والإلزام صحيح»<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: التعليقة ٣/٣٠٠، ودقائق التصريف: ٤٠٢-٤٠٣، والفوائد والقواعد: ٧٦٨، والمتبع: ٦٨٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٧٦٥/١، وشرح الشافية لليزدي: ٣١٠/١.

(٢) الفاخر: ٩٠٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩١٠/٤، والفاخر: ٩٠٤/٢، والمساعد: ٤٩٧/٣، والتصريح: ١٦٢/٥.

(٤) الكتاب: ٤٦٥/٣.

(٥) تنقيح الألباب: ٥٢٦.

(٦) المقاصد الشافية: ٣٥٤/٧.

وخالف الزجاج<sup>(١)</sup> وأبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup> فردا الحرف المقلوب إلى أصله لزوال موجب القلب فقالا: مُوَيْعِد، لا مُتَيْعِد.

وأما (قائم) ونحوه فقد اعتمد سيبويه<sup>(٣)</sup> في تصغيره على الجمع، فكما قيل في جمعه: قوائم، كذلك قال في تصغيره قويم، فأبقى الحرف المقلوب ولم يرده إلى أصله.

وخالفه الجرميُّ فردَّ المبدل إلى أصله فقال في تصغيره: قويم<sup>(٤)</sup>.

ومما كانت فيه الفاء غير حرف لين مبدلاً من لين قولهم: تُخَمَّة، وتُكَلَّة، قيل في تصغيرهما: تُخَيْمَة، وتُكَيْلَة، كما قيل في جمعهما: تُخَم، وتُكَلان، بإبقاء المبدل وعدم رده إلى أصله؛ وهو الواو<sup>(٥)</sup>.

#### ٨- الواو المتحركة الواقعة ثالثة :

يجوز إبقاء الواو المتحركة الواقعة ثالثة، أصلية كانت كما في (أَسْوَد)، أو زائدة كما في (جَدْوَل)، فيقال في تصغيرهما: أُسَيود، وجُدَيول؛ كما قيل في تكسيرهما: أَساود، وجداول، من غير إبدال. والأكثر في التصغير قبلها ياءً وإدغامها في ياء التصغير، فيقال: أُسَيِّد، وجُدَيِّل، وهو أولى. قالوا:

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٩٣٧/٢، وشرح الكافية

الشافية: ١٩٠٩/٤، والمساعد: ٥١١/٣.

(٢) التكملة: ١٩٧-١٩٨. وينظر: المقاصد الشافية ٣٥٣/٧.

(٣) الكتاب: ٤٦٣/٣.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٩٣٦/٢، وشرح الكافية

الشافية: ١٩٠٩/٤، وشرح الشافية للرضي: ٢١٥/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٢٢/٥.

«لأن الحمل على التكسير ضعيف لا يطرد؛ ألا ترى أنهم قالوا: مَقَاوِلُ، ومَقَاوِمُ، في: مَقَامٍ، ومَقَالٍ، فأظهروا الواو في الجمع، ومع هذا فهم يقولون في التصغير: مُقَمِّمٌ، ومُقَيِّلٌ، فأدغموا ولم يعتمدوا بظهورها في التكسير»<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنما قالوا: أُسَيُودٌ، وجُدَيُولٌ، بتصحيح الواو؛ لتحركها وصحتها في الواحد، وأما (مَقَامٍ) و(مَقَالٍ)، فالواو فيهما معتلةٌ في الواحد؛ لذا ظهرت في تصغير (أَسْوَدَ) و(جَدَوَلٍ) وجمعهما، والإعلال أقوى في التصغير؛ لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما بالسكون<sup>(٢)</sup>.

#### ٩- البديل الواقع آخرًا:

يرد البديل الواقع آخرًا إلى أصله تصغيرًا وتكسيرًا، سواء كان حرف لين؛ نحو: مَلْهَى، أم غير حرف لين، نحو: ماء، وكساء، فيقال:

في مَلْهَى: مَلْيَهَى، ومَلَاهِي.

وفي ماء: مَوِيَه، وأمَوَاه.

وفي قفا: قَفِيَّ، وقَفِيَّي.

وفي جَرَوْ: جُرِيَّ، وأَجْرِيَّة.

(١) شرح المفصل: ١٢٤/٥. وينظر: الخصائص: ٨٤/٣، والأشباه

والنظائر: ٥٢٥/٢-٥٢٦.

(٢) ينظر: الخصائص: ٨٤/٣.

ولا يبقى فرقٌ بين ذوات الواو والياء في اللفظ، وإنما الفرق تقديرًا؛ لانقلاب الواو ياءً كما في (قفا) و(عصا)<sup>(١)</sup>.

#### ١٠- الرباعي مدغم العين :

ما كان رباعيًا مدغم العين في اللام لا يفكُّ إدغامه تصغيرًا وتكسيرًا، فيقال في تصغير (مُدُقُّ) : مُدَيِّقٌ، وفي تصغير (مُسِنُّ) : مُسَيِّنٌ؛ كما قيل في تكسيرهما: مَدَاقٌ، وَمَسَانٌ.

«وَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْمَدْغَمُ بَعْدَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْأَلْفِ الَّتِي فِي الْجَمْعِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي توجيه وقوع المدغم بعد الياء الساكنة في التصغير قال السيرافي :

«لأن هذه الياء في التصغير بمنزلة الألف وإن نقص مدُّها عن مد الألف بانفتاح ما قبلها؛ لأن الياء الساكنة فيها مدٌّ وإن فتح ما قبلها»<sup>(٣)</sup>.

#### ١١- اللام المحذوفة من الثلاثي :

تردُّ اللام المحذوفة من الاسم الثلاثي تصغيرًا وتكسيرًا، كما في ابن، واسم، واست، مما صُدِّرَ بهمزة وصل، فيقال في التصغير: بُنِيٌّ، وَسْمِيٌّ، وَسْتِيهَةٌ، كما قيل في جمعها: أَبْنَاءٌ، وَأَسْمَاءٌ، وَأَسْتَاهُ.

وفي: يَدٍ، وَدَمٍ، وَشَفَةِ، وَحَرٍّ، مما لم تلحقه همزة وصل، يقال تصغيرًا: دُمِيٌّ، وَشَفِيهَةٌ، وَحُرِيحٌ، كما قيل في تكسيرها:

(١) ينظر: البديع: ١٦٥/٢، وتمهيد القواعد: ٤٨٦٥/١٠، والهمع: ١٤١/٦.

(٢) الكتاب: ٤١٨/٣.

(٣) شرح كتاب سيويه: ١٦٨/٤.

أَيْدٍ، وَدِمَاءٍ، وَشِفَاهٍ، وَأَحْرَاحٍ<sup>(١)</sup>.

١٢- همزة الوصل أول المصدر :

تُحذف همزة الوصل من أوائل المصادر حال تصغيرها أو تكسيورها؛ لزوال الموجب لها، فيقال في: انطلاق، وافتقار، نُطِيلِقُ، وَفُتِّقِرُ، تصغيراً، كما قيل في تكسيروهما: نَطَالِقُ، وَفَتَاقِرُ<sup>(٢)</sup>.

١٣- أَلْف (فعلان) :

تقلب أَلْف (فعلان) ياءً تصغيراً إن كان مما قلبت فيه تكسيراً، فيقال في تصغير (سِرْحَان) و(سُلْطَان): سُرِيحِين، وَسُلَيْطِين، كما قيل في تكسيروهما: سَرَاحِين، وَسَلَّاطِين وإن كان اللفظ مما لم تكسره العرب على (فَعَالِين) فَإِنَّ الألف تبقى في التصغير ولا تقلب ياءً؛ كما في: سَكَرَانَ، وَعُثْمَانَ، قِيلَ فِي تصغيرهما: سَكِيرَانَ، وَعُثَيْمَانَ، لأنهم لم يقولوا في جمعهما: سَكَارِين، وَلَا عَثَامِين، بل قالوا: سَكَارَى، وَعُثْمَانُونَ<sup>(٣)</sup>.

وفي الفرق بين ما تقلب فيه الألف ياءً وما لم تقلب قال السيرافي:  
«إن الذي تقلب فيه الألف ياءً يجعلون النون للإلحاق، والذين لا يقلبون الألف فيه ياءً يجعلونها بمنزلة أَلْفِي التأنيث، فجعلوا (سِرْحَانَ) ملحقاً بـ (سِرْبَال) و(كِرْبَاس)، وجعلوا النون فيه بمنزلة

(١) ينظر: الكتاب: ٤٥١/٣، والتبصرة والتذكرة: ٧٠٦/٢، والبديع:

١٧٤/٢، وشرح الشافية لليزدي: ٣١٢/١-٣١٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٣، والارتشاف: ٤٦١/١-٤٦٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٢١/٣، وأمالي ابن الشجري: ٨٤/١.

الألف، فكما يقال: سُرييل، وكُرييس، وجب أن يقال: سُريحين<sup>(١)</sup>.

#### ١٤- ألف التانيث المقصورة :

تبقى ألف التانيث المقصورة إن كانت رابعة تصغيراً وتكسيراً ولا تحذف؛ لأنها لا تخلُّ بالنيّة، فيقال في:

حُبَلَى: حُبَيْلَى، وحُبَالَى.

وإن كانت خامسة فصاعداً حذفت تكسيراً وتصغيراً؛ لأنها تخلُّ بالنيّة وتخرجها عن مثال: مَفَاعِلٌ وَمَفَاعِيلٌ، وفُعَيْلٌ وفُعَيْعِيلٌ.

وذلك قولك في (قَرَقَرَى)<sup>(٢)</sup> و(لُعَيْزَى): قَرَاقر، ولُعَاغِيز، وفي التصغير: قُرَيْقِر، ولُعَيْغِيز<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة، وإبقاء ألف التانيث، وجاز عكسه؛ كقولهم في: حُبَارَى: حُبَيْرَى، وحُبِيرَى.

وحذف المدة أقيس كما قال المبرد. قال:

«لأن الألف الأولى من حُبَارَى زائدة لغير معنى إلا للمد، وألف حُبَارَى الأخيرة للتانيث، فلأن تبقى التي للمعنى أقيس»<sup>(٤)</sup>.

وأما سيويه فخير في التصغير، قال:

(١) شرح كتاب سيويه: ١٧٠/٤.

(٢) قرقرى: قرية في اليمامة. ينظر: اللسان ١٨٦/١ (هنا).

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٤٠/٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٩٠.

(٤) المقتضب: ٢٦١/٢.

«ومما لا يكون الحذف ألزم لإحدى زائديته منه للأخرى (حُبَارَى)، إن شئت قلت: حُبَيْرَى كما ترى، وإن شئت قلت: حُبَيْرٍ؛ وذلك لأن الزائدين لم تجيئاً لتلحقا الثلاثة بالخمسة، وإنما الألف الآخرة ألف تأنيث والواو كواو عجزوز»<sup>(١)</sup>.

والتخيير يجري في التكسير على مذهبه لو قيل بقياسه<sup>(٢)</sup>. قال:

«فلا بدّ من حذف إحداهما؛ لأنك لو كسّرتَه للجمع لم يكن لك بُدٌّ من حذف إحداهما كما فعلت ذلك بقلنُسُوَّة»<sup>(٣)</sup>.

#### ١٥- جمع القلة واسم الجمع واسم الجنس الجمعي:

يدخل كلُّ من التصغير والتكسير على جمع القلة، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، فتصغَّر وتكسَّر على ألفاظها. فجمع القلة كأكْلِب، قيل في تصغيره: أكَيْلِب، وفي تكسيره: أكَالِب.

وأرغِفَة، قيل في تصغيره: أُرَيْغِفَة، وفي تكسيره: رِغْفَان.

وغِلْمَة، قيل في تصغيره: غُلَيْمَة، وفي تكسيره: غِلْمَان.

واسم الجمع؛ كقَوْم، ورَهْط، قيل في تصغيرهما: قُوَيْم، ورُهَيْط، وفي تكسيرهما: أَقْوَام وأَرَاهِط<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب: ٤٣٦/٣-٤٣٧.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٤٢/٧.

(٣) الكتاب: ٤٣٧/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٨٩/٣-٤٩٤، وشرح الشافية لليزدي: ٤٦٨/١،

والمساعد: ٤٨٦/٣.

وعند أبي الحسن الأخفش: إذا كان اسم الجمع له واحد من لفظه يُرَدُّ إليه في التصغير؛ نحو: رُكِبَ، وصَحِبَ، يصعَّران على: رُوِيَكَبَ، وصُوِيَحِبَ<sup>(١)</sup>.

واسم الجنس؛ كطَلَحَ، وثَمَرَ. قيل في تصغيرهما: طَلِيحَةٌ، وثُمَيْرٌ، وفي تكسيرهما: طِلَاحٌ، وثِمَارٌ<sup>(٢)</sup>.

#### ١٦- المركب الإسنادي:

يمتنع تصغير وتكسير المركب الإسنادي؛ كقولهم: شَابَ قَرْنَاهَا، وتَأَبَّطَ شَرًّا.

قالوا: لأنه «ليست له صيغة ثلاثي ولا غيره»<sup>(٣)</sup>.

#### ١٧- المضاف إليه:

لا يُعتدُّ بالمضاف إليه تصغيراً وتكسيراً، ويجعل في حكم المنفصل، ويجري التصغير والتكسير على ما قبله، نحو: ثوب خَزٌّ، يقال في تصغيره: تُوبُ خَزٌّ، وفي جمعه: أَثْوَابُ خَزٌّ.

وفي تصغير (امرئ القيس): أُمَيْرُ القيس، وفي جمعه: أَمَارِي القيس<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٦٧٩/٢، والارتشاف: ٣٨٢/١.

(٢) ينظر: التكملة: ١٥٨-١٥٩، وشرح الشافية للرضي: ٢٦٥/١، والارتشاف: ٣٨٢/١.

(٣) المقاصد الشافية: ٢٧١/٧، وينظر: ٣٢٥/٧، والمساعد: ٤٨٢/٣، والأشموني: ٢٧٦/٤.

(٤) وينظر: البديع: ١٧٦/٢، والتصريح: ١٥٧/٤.

١٨ - الترخيم :

يَرِدُ فِي الْبَابَيْنِ مَا يَسْمَى بِالْتَرخِيمِ. وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: التَّلْسِينُ، وَيُقَالُ: الحذف<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح: تجريد الثلاثي والرباعي المزيدين من زوائدهما تصغيراً وتكسيراً.

ففي التصغير: صَغَّرُوا مَا كَانَتْ أَصُولُهُ ثَلَاثَةً عَلَيَّ (فُعَيْلٌ)، بِاطْرَاحِ زَوَائِدِهِ، فَقَالُوا فِي (فَاطِمَةَ) وَ (مِعْطَفٍ)، وَ (أَزْهَرَ): فُطَيْمَةٌ، وَعُطِيفٌ، وَزُهَيْرٌ.

وقالوا في (أحمد) و(حامد) و(حمّاد) و(محمود) و(حمدان): حَمِيدٌ.

وما كانت أصوله أربعة صَغَّرَ عَلَيَّ (فُعَيْلٌ) بِاطْرَاحِ زَوَائِدِهِ أَيْضًا، فَقَالُوا فِي (قِرْطَاسٍ) وَ (عُصْفُورٍ):

قُرَيْطِيسٌ، وَعُصَيْفِيرٌ<sup>(٢)</sup>.

ومن أمثالهم: عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَهُ<sup>(٣)</sup>. وهو تصغير: أحمق.

وفي التكسير قالوا في جمع (ظريف): ظُرُوفٌ، وفي جمع (خبيث): خَبُوثٌ<sup>(٤)</sup>. قال المبرد:

(١) الصحاح: ١٩٣٠/٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٧٦/٣، والمسائل الشيرازيات: ٨٠، وشرح الكافية الشافية: ١٩٢٦/٤ - ١٩٢٧، توضيح المقاصد والمسالك: ١١٢/٥.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال: ١٦/٢.

(٤) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣١٣/٢.

«واعلم أن قولهم: ظَرِيف، وظُرُوف، إنما جُمعَ على حذف الزائدة؛ وهى الياء، فجاء على مثال: فلوس، وأسود، وكذلك: فُلُوٌّ وأفلاءً، وعدُوٌّ وأعداء، إنما جاء على حذف الزيادة، كقولهم: عَضُدٌ وأَعْضَادٌ»<sup>(١)</sup>.

فهذه ونحوه عنده مما كُسِّرَ على حذف الزيادة، وكان يسميه جمع ترخيم<sup>(٢)</sup>، وهو قول أبى عمر الجرمي<sup>(٣)</sup>، ووافقهما أبو علي الفارسي<sup>(٤)</sup>.

وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع على غير واحده المستعمل. قال فى الكتاب<sup>(٥)</sup>:

«وزعم الخليل أن قولهم: ظَرِيف وظُرُوف لم يكسَّرَ على ظريف، كما أن المذاكير لم تكسَّرَ على ذكر».

وارتضى السيرافي أن يكون (ظُرُوف) اسم جمع، لا جمعاً مكسراً، وتأول نصر سيبويه السابق عليه. وقال ابن مالك: «ومن المحفوظ الذى لا يقاس عليه<sup>(٦)</sup>: ظَرِيف وظُرُوف، وخَبِيثٌ وخَبُوثٌ، وخَبُوثٌ، عن أبى زيد»<sup>(٧)</sup>.

(١) المقتضب: ٢١٤/٢.

(٢) ينظر: التذليل والتكميل: ج ٥ ل ١٥ (ب).

(٣) السابق. ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٨٤ - ٨٥.

(٤) التكملة: ١٨٦.

(٥) ٦٣٦/٣.

(٦) ينظر: التذليل والتكميل: ج ٥ ل ١٥ (ب)، والارتشاف: ٤٣٨/١.

(٧) شرح الكافية الشافية: ١٨٥٤/٤.

١٩- ما رُحِّمَ مما سمع تأنيثه وتذكيره :

ما رُحِّمَ مما كان ثلاثياً مزيداً إن كان مما سمع عنهم تأنيثه وتذكيره فإنه يجوز أن نلحقه التاء عند قصد تأنيثه تصغيراً وتكسيراً وأن نجرده منها؛ كما في (لسان)، فقد قيل في تصغيره: لُسَيْتَةٌ، حين قُصِدَ تأنيثه، ولما قُصِدَ تذكيره جُرِّدَ من العلامة فقيل: لُسَيْنٌ، فرَقُوا في التصغير كما فرَقُوا في التكسير؛ إذ قالوا حين قصدوا التأنيث: أَلْسُنٌ، على زنة (أَفْعُل) الخاص بالموث، ولما أرادوا التذكير قالوا: أَلْسِنَةٌ، على زنة (أَفْعَلَةٌ) الخاص بالمذكر<sup>(١)</sup>.

قال أبو حيان:

«وقالوا: لِسَانٌ، وَلُسَيْتَةٌ، فيمن أُنْث، و(لُسَيْنٌ) فيمن ذَكَر، حملوه على التكسير حيث قالوا: أَلْسِنَةٌ، في المذكر، وأَلْسُنٌ في الموث، فرَقُوا في التصغير كما فرَقُوا في التكسير»<sup>(٢)</sup>.

٢٠- اتحاد الصيغة :

قد تتحد الصيغة بين المكبر والمصغر في التصغير، وبين المفرد والجمع في التكسير.

ففي التصغير جاء عنهم (كُمَيْت)؛ لما كان لونه بين الحمرة والسواد من الخيل والإبل وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ٦٠٥/٣-٦٠٦، والمقاصد الشافية: ٢٨/٨.

(٢) الارتشاف: ٣٨٦/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٧٧/٣، والمخصص: ٥٥/٧.

و(جُمَيْل) و(كُعَيْت)؛ وهما للبلبل<sup>(١)</sup>، وقال المبرد:

«يشبه البلبل وليس به»<sup>(٢)</sup>.

و(الثُّرَيَّا) النجم المعروف.

و(الحُبَيَّا): موضع<sup>(٣)</sup>.

و(الرُّثَيْلِي) لضرب من العناكب<sup>(٤)</sup>.

و(العزِيَّاء) طائر<sup>(٥)</sup>.

و(القُطَيْعَاء) لضرب من التمر<sup>(٦)</sup>.

و(القُبَيْطَاء) لضرب من الحلوى<sup>(٧)</sup>.

فهذه الألفاظ وما شاكلها مما كان مستصغراً عندهم، والصغر من لوازمها؛ لذا نطقوا بها مصغرة وأغنت عن نطق المكبر<sup>(٨)</sup>.

وكذلك في التكسير جاء عنهم ألفاظ مستعملة للواحد وللجميع من غير تغيير الهيئة؛ نحو (فُلْكَ) تطلق على جمع السفن، كما في

(١) ينظر: الكتاب: ٤٧٧/٣، والمزهر: ٢٥٣/٢.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيويوه: ٩٤٣/٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٨٠/١.

(٣) ينظر: المقصور والممدود للقالبي: ٢٦٢، ومعجم البلدان: ٢١٦/٢.

(٤) ينظر: المخصص: ١١٨/٨، والمزهر: ٢٥٣/٢.

(٥) ينظر: المخصص: ١٥٢/٨.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤٠/٤، والمزهر: ٢٥٥/٢.

(٧) ينظر: المخصص: ٢٠/٥، وشرح الكافية الشافية: ١٩٢١/٤.

(٨) شرح الشافية للرضي: ٢٨٠/١.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، وعلى واحدها؛ كما في قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [يس: ٤١]، والضممة فيه مفرداً غيرها جمعاً.

قال ابن جني: «ما جاء عنهم من تكسير (فُعَل) على (فُعُل)؛ كالفُلْكِ ... لما كَسَّرته على الفُلْكِ فأنت إنما غَيَّرت اعتقادك في الصفة، فزعمت أن ضُمَّة فاء (الفُلْكِ) في الواحد كضمة دال (دُرُج)، وباء (بُرُج)، وضمتها في الجمع كضمة همزة (أُسْد) و(أُتْن) جمع: أُسْد ووتْن، إلا أن صورة (فُلْكِ) في الواحد هي صورته في الجمع، لم تنقص منها رسماً، وإنما استحدثت لها اعتقاداً وتوهماً»<sup>(١)</sup>

وقالوا: درعٌ دِلَاصٌ، وأدرعٌ دِلَاصٌ<sup>(٢)</sup>، وناقاةٌ هِجَانٌ ونوقٌ هِجَانٌ<sup>(٣)</sup>، وناقاةٌ كِنَازٌ، ونوقٌ كِنَازٌ<sup>(٤)</sup>، وحَلْفَاءٌ لِلْجَمِيعِ، وحَلْفَاءٌ وَاحِدَةً<sup>(٥)</sup>، وطَرْفَاءٌ لِلْجَمِيعِ، وطَرْفَاءٌ وَاحِدَةً<sup>(٦)</sup>، وبُهْمَى<sup>(٧)</sup>، وقُصْبَاءٌ<sup>(٨)</sup>، ورجل عِفْتَانٌ، ورجال عِفْتَانٌ<sup>(٩)</sup>.

(١) الخصائص: ٦٤/٣ - ٦٥.

(٢) لِيْنَةٌ: ينظر: المنتخب: ٥٠٣/٢، والمخصص: ٧٠/٦.

(٣) الهجان من الإبل: البيضاء الخالصة اللون. ينظر: أدب الكاتب: ٥٠٢، والمخصص: ٥٧/٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣٣/٥.

(٤) ينظر: المخصص: ٥٨/٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣٣/٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٥٩٦/٣، وأدب الكاتب: ٥٠٣، والأصول: ٤٤٥/٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ٥٩٦/٣، وأدب الكاتب: ٥٠٣.

(٧) نبتٌ. ينظر: المقصور والممدود للقالبي: ٢٤٤.

(٨) نبتٌ ذو قصب: ينظر: الأصول: ٤٤٥/٢، والمقصود والممدود للقالبي: ٣٧٤، واللسان: ٦٧٤/١ (قصب).

(٩) العِفْتَانُ: القويُّ الجَلْد. ينظر: المحكم ٣٩/٢.

وهي جموع عند أكثر النحويين، واسم جمع عند بعضهم<sup>(١)</sup>.

٢١- ورود ما يخالف القياس :

جاء في البابين ما نأى عن القياس المألوف في كل منهما، وهو في التصغير أقل منه في التكسير، إذ بلغ فيه ثلاث عشرة كلمة، وربما فُسر ذلك بكثرة استعمال التكسير وكثرة صيغه، وشواذ التصغير التي أحصاها العلماء هي:

١- (عُشَيْشِيَّة)<sup>(٢)</sup> تصغير: عَشِيَّة؛ وكأنه تحقير: عَشَاة، والقياس: عُشِيَّة.

٢- (عُشَيْشِيَّان)<sup>(٣)</sup> تصغير: عَشِيٌّ، وكأنه تحقير: عَشِيَّان، والقياس: عُشِيٌّ.

٣- (أُصِيَّيَّة)<sup>(٤)</sup> تصغير: صِيَّيَّة، وكأنه تحقير: أُصِيَّيَّة، والقياس: صِيَّيَّة.

٤- (أُعْلِيَّمَة)<sup>(٥)</sup> تصغير: غِلْمَة، وكأنه تحقير: أَعْلِيَّمَة، والقياس: غُلْمَة.

٥- (لُيْلِيَّة)<sup>(٦)</sup> تصغير: لَيْلَة، وكأنه تحقير: لَيْلَاة، والقياس: لُيْلَة.

(١) ينظر: الارتشاف: ٤٠٢/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٨٤/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٧٥/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧٥/١، والصفوة الصفية: ٤٠٤/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٨٦/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٧٨/١.

(٥) ينظر: السابق.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤٨٦/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٧٧/١.

- ٦- (أُنْسِيَان) <sup>(١)</sup> تصغير: إنسان، وكأنه تحقير: إِنْسِيَان، والقياس: أُنْسِيِين، كسِرْحَان وسُرِيحِين.
- ٧- (رُوَيْجِل) <sup>(٢)</sup> تصغير: رجل، وكأنه تحقير: راجِل، والقياس: رُجِيل.
- ٨- (مُغَيْرِبان) <sup>(٣)</sup> تصغير: مغرب، وكأنه تحقير: مغربان، والقياس: مغيرب.
- ٩- (أُصِيلان) <sup>(٤)</sup> تصغير: أصيل، وكأنه تحقير: أُصِلَان، والقياس: أُصِيَّلات.
- ١٠- (أُصِيَّال) <sup>(٥)</sup> تصغير: أصيل، وكأنه تحقير: أُصِلَال، والقياس: أُصِيَّلات.
- ١١- (صُغَيْر) تصغير: صغير، وكأنه تحقير: صُغِير، والقياس: صُغِيرٌ <sup>(٦)</sup>.
- ١٢- (أُبِينُون) <sup>(٧)</sup> تصغير: بُون، وكأنه تحقير: ابن، والقياس، بُيُون.
- ١٣- (عُشِيَّان) <sup>(٨)</sup> تصغير: عَشِيٌّ، وكأنه تحقير: عَشِيَّان، والقياس: عُشِيٌّ.

(١) ينظر: السابق.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٣٨٦، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٤، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٦.

(٤) ينظر: المخصص: ١٥/١١٢، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٤، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٧.

(٦) ينظر: المحكم ٥/٢٥١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٦، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٧٧.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٤، والمخصص: ١٥/١١٢.

ومن شواذ التكسير :

حديث وأحاديث<sup>(١)</sup>، كأنهم جمعوا: أهدوثة، وقياس جمع (حديث): حدث، أو حدثان.

عروض وأعاريض<sup>(٢)</sup>، كأنهم جمعوا: إعرضة أو أعروضة، والقياس: عرائض.

قطيع وأقطيع<sup>(٣)</sup>، كأنهم جمعوا: إقطيع، والقياس: قطعان.  
كرع وأكارع<sup>(٤)</sup>، كأنهم جمعوا: أكرعة، والقياس: كرعان، أو أكرعة.

- أهل وأهال<sup>(٥)</sup>، كأنهم جمعوا: أهلاة، والقياس لو جاء: إهال، على زنة: فعال، ككعب وكعاب.

ليلة وليال<sup>(٦)</sup>، كأنهم جمعوا: ليلاة، والقياس: ليال، بكسر اللام، كضيعة وضياع.

مكان وأمكن<sup>(٧)</sup>، كأنهم جمعوا: مكن، والقياس: أمكنة.

شمال وشمال<sup>(٨)</sup>، كأنهم جمعوا: شمالة، والقياس: أشمل وأشملة.

(١) ينظر: دقائق التصريف: ٤٠١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦١٦/٣.

(٣) ينظر: دقائق التصريف: ٤٠١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٦١٦/٣، ودقائق التصريف: ٤٠١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٦١٦/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٦١٦/٣، ودقائق التصريف: ٤٠١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٦١٧/٣.

(٨) ينظر: دقائق التصريف: ٤٠٢، والمقاصد الشافية: ٢٩/٧، ١٩٢.

حَاجَةٌ وَحَوَائِجٌ<sup>(١)</sup>، كأنهم جمعوا: حَائِجَةٌ، والقياس: حَاجٌ  
وَحِوَجٌ.

ما يفرقان فيه :

رغم ما ذكرته من اشتراك البابين في أحكام وظواهر كثيرة  
ومتنوعة، فالمطابقة بينهما لم تكن تامّةً لاختلاف الغرض فيهما؛ لذا  
ظهرت بينهما الفروق في الأمور التالية:

#### ١ - تعدد الأبنية :

تقدم أنه اقتصر في تشكيل أوزان التصغير على ثلاث صيغ؛ هي:  
(فُعَيْلٌ) للثلاثي، و(فُعَيْلٌ) للرباعي والخماسي المجرد، و(فُعَيْعِلٌ)  
للخماسي الذي آخره مد.

أما التفسير فقد كثرت أبنيته وتنوعت، ووُجّه ذلك بكثرة استعماله  
وقلة استعمال التصغير، وتعدد دلالات التفسير وما تستوعبه أوزانه  
من أعداد قليلة مختلفة، وأعداد كثيرة لا غاية لها؛ لذا كانت الحاجة  
له أكثر من الحاجة للتصغير، فوسّعوا في أبنيته، ونوعوا في أوزانها؛  
«ليكون لهم في كل موضع لفظ من الجمع يناسب ذلك الموضع؛ إذ  
ربما يحتاج في الشعر أو السجع إلى وزن دون وزن فقصرهمُ المجموع  
على أوزان قليلة كالتصغير مدعاة إلى الحرج»<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: دقائق التصريف: ٤٠٣، واللباب: ١٩٠/٢.

(٢) شرح الشافية للرضي: ١٩٢/١-١٩٣. وينظر: علل النحو: ٤٧٦،

وأسرار العربية: ٣١٤-٣١٥.

وربما يعود هذا التنوع وتلك الكثرة في أوزان التكسير إلى فوارق لهجية، اطرّد منها ما ذاع وانتشر، وقلّ منها ما كان حظّه في ذلك أقلّ.

## ٢ - حركة الأول :

افترق البابان في حركة الأول، فجمع التكسير مما كان موازناً لـ (مفَاعِل) و(مفَاعِيل) مفتوح الأول، والمصغّر مضموم الأول<sup>(١)</sup>، وقد استبدّ الجمع المكسّر بفتح أوله لثقله، والفتح أخفّ الحركات؛ لذا ناسب أن يستأثر به، وجُعِل الضم للمصغّر؛ لأنه أخفّ من الجمع، فتعادلا<sup>(٢)</sup>.

وعن إيثار الضم على الكسر قيل فيه أقوال منها:

- أن ضم المصغّر كان نتيجة مفاضلة بينه وبين الكسر بعد استئثار الجمع بالفتح، واختير الضم لأن الكسر يؤدي إلى اجتماع كسرتين مع الياء، وهو ثقيل<sup>(٣)</sup>.

- وقيل: إن المصغّر ضمّ تشبيهاً بفعل مالم يسمّ فاعله، فكما ضمّ أول (ضرب)، كذا ضمّ أول المصغّر، والجامع بينهما أن الفعل المسمّى فاعله والمكبرّ على الأصل لا يحتاجان إلى علامة تدلّ عليهما، وأما ما لم يسمّ فاعله، والمصغّر فحادثان يحتاجان إلى ذلك<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب: ٤١٦/٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ج٦ ل ٣٧ (ب)، والأشبه والنظائر: ٢٣٢/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٦٦/٤، والفاخر: ٩٠١/٢، والتذييل والتكميل: ج٦ ل ٣٧ (ب).

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٦٦/٤، وشرح المفصل: ١١٥/٥.

- ونحو منه قولهم: حُمِلَ المصعَّرُ على ما لم يسمَّ فاعله، فكلاهما فرع، فما لم يسمَّ فرع المبني للمعلوم، والمصعَّرُ فرع المكبر؛ لذا ناسب أن يكون أوله كأول المبني للمجهول<sup>(١)</sup>.
- وقيل: بل ضمَّ أول المصعَّر؛ لأنه لما لزم مثلاً واحداً لا يتعدد أُعطي أقوى الحركات، فهو كالفاعل الذي لا يتعدد<sup>(٢)</sup>.
- وقيل غير ذلك.

### ٣ - العلامة الدالة عليهما :

تقدم أن التكسير والتصغير يمثلان نقلة تقتضي تغيير الاسم لفظاً ومعنى؛ لذا احتيج في كلٍّ منهما إلى علامة تدل على هذه النقلة الطارئة، واختير للتكسير الألف، وخصَّ التصغير بالياء، واستثار الجمع بالألف لأنها أخف حروف المد، والجمع أثقل من التصغير؛ لأنه تكريرٌ للواحد معنى، فقيل في تكسير (مَسْجِد) و(مِصْبَاح): مَسَاجِد، وَمِصَابِيح، وكانت الياء من نصيب التصغير؛ لأنها أقرب إلى الألف، وأخف من الواو<sup>(٣)</sup>، فقيل في تصغير (مَسْجِد) و(مِصْبَاح): مَسِيْجِد، وَمِصِيْبِيْح.

وزعم بعض الكوفيين وابن الدهان أن الألف قد تجعل علامةً للتصغير، كقولهم: (دَوَابَّة)، و(شَوَابَّة) في تصغير: دَابَّة، وشَابَّة<sup>(٤)</sup>، وعليه قول الراعي النميري:

(١) شرح الشافية لليزدي: ٣٠٠/١.

(٢) ينظر: الصفوة الصفية: ٣٨٤/٢.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٦٨٧/٢، والتذيل والتكميل: ج ١ ل ٣٧ (ب)، وشرح ألفية ابن معط: ١٢٠٤/٢.

(٤) ينظر: ليس في كلام العرب: ٧٥، والمسائل المشككة: ٣٩٥، والمقرب: ٤٣٦، والتذيل والتكميل: ج ٦ ل ٣٧ (ب)، والهمع: ١٣١/٦.

كَهْدَاهِدٍ كَسَرَ الرَّمَاةُ جَنَاحَهُ يَدْعُو بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ هَدِيلاً<sup>(١)</sup>

ولم يُثبت البصريون ذلك. وأجابوا عن (هْدَاهِدٍ)، و(دَوَابَّةٍ)؛ بأنهما موضوعان للتصغير، وليس من التصغير<sup>(٢)</sup>.

٤ - بقاء بعض اللواحق وحذفها :

لا يُعتدُّ في التصغير ببعض ما قُدِّرَ انفصاله من اللواحق فتبقى ويصعَّرُ ما قبلها، وأما في التكسير فتُحذف ويكسَّرُ الاسم بدونها، واللواحق هي<sup>(٣)</sup> :

- تاء التانيث المربوطة :

يقال في تصغير (حَنْظَلَةٌ): حَنْظِلَةٌ، وفي (سُقَيْفَةٌ): سُقَيْفَةٌ.

وأما في الجمع فقليل: حَنَاظِلٌ، وَسَقَائِفٌ.

- ألف التانيث الممدودة :

نحو: قُرْفُصَاءٌ، وَخُنْفُصَاءٌ، قيل في تصغيرهما: قُرَيْفِصَاءٌ، وَخُنَيْفِصَاءٌ.

وقيل في جمعهما: قَرَاْفِصٌ، وَخَنَاْفِصٌ.

(١) في طبقات فحول الشعراء (٢/٥٠٢): بقارعة الشُّرَيْفِ، وينظر: ليس في كلام العرب: ٧٥، والمقرب: ٤٣٦، والبديع: ١٥٩/٢، والمساعد: ٤٩٤/٣.

(٢) ينظر: المساعد: ٤٩٤/٣، والهمع: ١٣٢/٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/١٨٩٨ - ١٨٩٩، وشرح الألفية لابن الناظم: ٧٨٩، وتمهيد القواعد: ١٠/٤٨٦٣ - ٤٨٦٤.

- ياء النسب :

كما في (لَوْدَعِيٌّ) و(عَبْقَرِيٌّ).

قيل في تصغيرهما: لُوَيْدَعِيٌّ، وَعُبَيْقَرِيٌّ.

وفيه جمعها: لَوَاذِعٌ، وَعَبَاقِرٌ.

- الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً:

كما في (زَعْفَرَان) و(عَبْوَثْرَان)؛ إذ يُقال في تصغيرهما: زُعَيْفَرَان،  
وعُبَيْثْرَان.

وفي تكسيرهما: زَعَاْفِرٌ، وَعَبَاَثِرٌ.

ومن اللواحق - أيضاً - ما لا يُعتدُّ به في التصغير ويُعدُّ في حكم  
المنفصل ويصغَّر ما قبله، وأما في التكسير فلا يجوز تكسير ما هي  
فيه<sup>(١)</sup>، وهي:

- علامتا التثنية :

ف نقول في تصغير (زيدان): (زُيَيْدَان)، وفي (جَعْفَرَان):  
جُعَيْفَرَان<sup>(٢)</sup>.

- علامتا جمع تصحيح المذكر :

ف نقول في تصغير (زيدون): زُيَيْدُون<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: المساعد: ٤٨٢/٣، وشرح الألفية للأشموني: ٢٧٦/٤.

(٢) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧٨٩، والمقاصد الشافية: ٣٢٩/٧ - ٣٣٠.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧٨٩، والمساعد: ٥٠٦/٣،  
والمقاصد الشافية: ٣٣٣/٧ - ٣٣٤.

- علامتا جمع تصحيح المؤنث :

فنعول في تصغير (مُسَلِّمَات): مُسَلِّمَات<sup>(١)</sup>.

وممَّا لا يُعتدُّ به في التصغير - أيضاً - عجز المركب المزجي؛ إذ يصغَّر الصدر ثم يلحق العجز؛ كما في (بُعَلْبَك<sup>(٢)</sup>)؛ إذ قيل في تصغيره: بُعَيْلَبَكَّ. وأما في التكسير فلا يسوغ جمعه<sup>(٣)</sup>.

٥ - أَسْوَد، وَجَدَوَل :

تعلُّ الواو في تصغير (أَسْوَد) و(جَدَوَل) ونحوهما مما كانت الواو فيه ثالثة متحركة عيناً كانت، أو زائدة للإلحاق، فيقال في (أَسْوَد): أُسَيْد، وفي (جَدَوَل) (جُدَيْل)، بقلب الواو ياءً وإدغامها في ياء التصغير.

ويجوز تصحيحها فيقال: أُسَيْوَد، وَجُدَيْوَل.

والإبدال أرجح، وهو القياس.

وفي التكسير قالوا: أساور، وجداول، بتصحيح الواو فقط، وامتناع إعلالها<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم: ٧٨٩، والمقاصد الشافية: ٣٣٤/٧ - ٣٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٧٥/٣، والتصريح: ١٧٤/٥.

(٣) ينظر: المساعد: ٤٨٢/٣، والتصريح: ١٥٧/٥.

(٤) ينظر: الخصائص: ٨٤/٣، وشرح المفصل: ١٢٤/٥، والأشباه والنظائر: ٥٢٥/٢ - ٥٢٦.

٦ - (مَقَام) و(مَقَالَ):

تُعَلُّ الواو في تصغير (مَقَام) و(مَقَالَ) ونحوهما مما كانت عينه مدَّةً أصليةً معلةً في الواحد، فيقال: مُقَيِّمٌ، ومُقَيَّلٌ، بقلب الواو ياءً وإدغامها في ياء التصغير؛ لاجتماعها معها وسبق الأولى بالسكون.

وفي التفسير تصحُّ فيقال: مَقَاوِمٌ، ومَقَاوِلٌ، ولا تُعَلُّ لأنها مُعَلَّةٌ في الواحد حملاً على إعلالها بالفعل، فلما جُمِعَ ما هي فيه «بَعْدَ عن الفعل وزال البناء الذي ضارِع به الفعل فصَحَّ»<sup>(١)</sup>.

٧ - (أَفْعَلُ فَعَلَاءً) اسماً ووصفاً:

لا يُفَرِّق في التصغير في (أَفْعَلُ فَعَلَاءً) بين الوصف وغيره، فقد قالوا في (أَفْعَلُ) وصفاً؛ كأحمر: أُحَيِّمِرٌ، وفي الاسم منه؛ كأرنب: أُرَيِّبٌ، على زنة: (فُعَيْلٌ)؛ لأنه عدته أربعة<sup>(٢)</sup>.

وأما في التفسير فما كان منه وصفاً فجمعه على (فُعَلٌ)، لا على (أَفَاعِلُ)، أُجْرِي مجرى ما لا زيادة فيه، فقليل في (أَحْمَرٌ): حُمْرٌ، وفي (حمرَاء): حُمْرٌ<sup>(٣)</sup>.

وأما إن كان اسماً فجمعه على (أَفَاعِلُ)؛ نحو: أَفْكَلٌ: أَفَاكِلٌ، وأرْتَبٌ: أَرَاتِبٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) المنصف ٣٠٧/١، وينظر: الخصائص: ٨٤/٣، والأشباه والنظائر: ٥٢٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٩٤/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٥٩/٥ - ٦٠.

(٤) السابق: ٦٢/٥.

قال ابن مالك:

«وبين تصغير ما زاد على الثلاثة وتكسيه مناسبة شديدة، فما كُسر على (مَفَاعِل) وشبهه فَلَهُ في التصغير (فُعَيْل) وشبهه ... ولقصور التصغير عن التكسير في هذا جبروا التصغير بأن أدخلوه على (أَفْعَل فَعْلَاءً)، فقالوا في تصغيره: أُفَيْعِل، كأحْيِر، وإن لم يقولوا في تكسيه أَفَاعِل»<sup>(١)</sup>.

كلمة أخيرة:

وبعد؛ فقد توقف هذا البحث عند ملامح الأداء المشتركة بين التكسير والتصغير، وكان مما تهدي إليه:

- تنبه سيويه لمشابهة ظاهرة بين البابين في كثير من صور الأداء مع تضادهما معنى، واستحضاره للصورة اللفظية للربط بينهما.
- حدوث الصيغة، أو حمل النقيض على النقيض هو الأقرب تفسيراً لاتحاد البابين في كثير من مظاهر التحوير والتبديل الطارئة فيها.
- اعتداد سيويه بصورة التكسير أصلاً وخلع مقتضياتها على التصغير؛ إن في تحوير بحذف، أو في تبديل هيئة، لعل لم يُفصح عنها.
- تحقق المشاكلة اللفظية في كثير من صور الرباعي تكسيراً وتصغيراً، وظهور ذلك في شيء مما هو دون الرباعي خلافاً لمن قصر ذلك على الرباعي فقط.

(١) شرح الكافية الشافية: ١٨٩٤/٤.

- اطمئنان من جاء بعد سيويه إلى حمل التصغير على التفسير، ورعايتهم تقديم التفسير في ترتيب الأبواب لتكون الإحالة على متقدم.
- قد تتوقف صوابية الأداء في التصغير على ما يجري في التفسير، مما يؤكد سبق التفسير وأصالة ما يجري فيه.
- لم تكن المشابهة بين البابين تامة؛ لذا تفرّد كلُّ منهما بأحكام خاصّة به.
- وأستغفر الله من زلة سهو، أو هفوة تقصير، وله الحمد والمِنَّة.

المراجع :

- أخبار النحويين البصريين. أبو سعيد السيرافي، ت د. محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة ١٤٠٥هـ.
- أدب الكاتب. لابن قتيبة. ت / محمد محيي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة، مصر ١٣٨٢هـ ط ٤.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. لأبي حيان الأندلسي. تحقيق: د. رجب عثمان رجب، مكتبة الخانجي. القاهرة ط ١٨٤١هـ.
- أسرار العربية. لأبي البركات الأنباري. ت د/ فخر قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. عبد الباقي اليماني، ت: عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض ١٤٠٦هـ.
- الأشباه والنظائر في النحو. لجلال الدين السيوطي، ت: مجموعة من الأساتذة، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٧هـ.
- الأصول في النحو. لابن السراج، ت د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١.
- الأعلام. خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٢ ط ١٠.

- الإقليد شرح المفصل. للجندي، ت د: محمد الدراويش،  
جامعة الإمام محمد بن سعود، إدارة الثقافة والنشر (عمادة  
البحث العلمي) ١٤٢٣هـ ط ١.
- أمالي ابن الشجري. ت د. محمد الطناحي، مكتبة الخانجي،  
القاهرة، ط ١٤١٣هـ.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة. للقفطي، تحقيق: محمد أبو  
الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب  
الثقافية، بيروت ١٤٠٦هـ.
- الانتصار لسيويه على المبرد. لابن ولاد. ت د / زهير سلطان،  
مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ ط ١.
- الإيضاح في شرح المفصل. لابن الحاجب. ت / موسى بناي  
العليلي، بغداد، وزارة الأوقاف ١٤٠٢هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع. للشوكاني. مطبعة  
السعادة، بيروت ط ١.
- البديع في علم العربية. لابن الأثير. ج ١ تحقيق د. فتحي علم  
الدين، وج ٢ تحقيق د. صالح العايد، جامعة أم القرى، معهد  
البحوث العلمية، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة ط ١  
١٤٢١هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. السيوطي، تحقيق:  
محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٣٨٤هـ.
- البلغة في أئمة اللغة. الفيروز ابادي، تحقيق: محمد المصري،  
مطبعة الفيصل، الكويت ١٤٠٧هـ.

- البيان في شرح اللمع. لعمر بن إبراهيم الكوفي. ت د: علاء الدين حمويّة، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان الأردن. ١٤٢٣هـ ط ١.
- تبصرة المبتدئ وتذكرة المتتبي. لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري. ت د/ يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة. ١٤٢٦هـ.
- التبصرة والتذكرة. للصيمري. تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى ط ١ دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ.
- التبيان في تصريف الأسماء. أحمد حسن كحيل، مطبعة السعادة، ١٤٠٢هـ ط ٧.
- التذييل والتكميل. لأبي حيان الأندلسي، مخطوط مصور عن دار الكتب، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- التصريح بمضمون التوضيح. خالد الأزهرى، ت د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، الهارة ١٤١٣هـ ط ١.
- التعريفات. للجرجاني. ت د: عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب ١٤٠٧هـ.
- التعليقة على كتاب سيويه. أبو علي الفارسي. ت د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة ط ١ ١٤١٠هـ.

- التكملة. لأبي علي الفارسي. ت د / حسن شاذلي فرهود،  
جامعة الرياض، (عمادة شؤون المكتبات) ١٤٠١هـ ط ١.
- تمهيد لقواعد بشرح تسهيل الفوائد. لمحِب الدين  
محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش. تحقيق مجموعة من  
الأساتذة. دار السلام، القاهرة ١٤٢٨هـ ط ١.
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب. لأبي  
حسن بن خروف، تحقيق د. صالح الغامدي، جامعة أم  
القرى، كلية اللغة العربية. (دكتوراه).
- توجيه اللمع. ابن الخباز. ت د: فايز دياب. دار السلام،  
القاهرة، ١٤٢٣هـ ط ١.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. للمرادي.  
ت د / عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة  
ط ٢.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة. أبو عمرو الداني،  
دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٠٥هـ.
- الجمل في النحو. لأبي القاسم الزجاجي. ت د. علي توفيق  
الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، بيروت ١٤٠٤هـ.
- حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي. (ماجستير)  
إعداد: ناصر الغامدي. جامعة أم القرى. كلية اللغة العربية.
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة. للسيوطي. ت:  
محمد أبو الفضل إبراهيم. ١٣٧٨هـ ط ١.

- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب. عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٢، ١٩٧٩م.
- الخصائص. ابن جنى، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ط٢.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت.
- دقائق التصريف. للمؤدب. ت: د. أحمد القيسي، ود. حاتم الضامن، ود. حسين تورال، المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت ط٢، ١٣٩٩هـ.
- شرح ألفية ابن معط. تأليف عبد العزيز بن جمعة القواس. ت: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض ١٤٠٥هـ.
- شرح الألفية لابن الناظم، دار الجيل، بيروت.
- شرح الألفية للأشموني. ت د/ عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
- شرح الجمل لابن الفخار (أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل). إعداد: حماد الثمالي (دكتوراه) جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية ١٤٠٩هـ.

- شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين الأستراباذي. ت: محمد نور الحسن وزميلييه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٥هـ.
- شرح الشافية لقررة سنان (الصافية شرح الشافية) رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، تحقيق: تهاني بنت محمد الصفدي ١٤١٣هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب للخضر اليزدي. ت د / أحمد حسن العثمان، مؤسسة الريان، بيروت ١٤٢٩هـ ط ١.
- شرح الكافية الشافية. ابن مالك. ت د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه. لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٢٩هـ ط ١.
- شرح اللمع. للأصفهاني. ت د. إبراهيم أبو عباة. جامعة الإمام محمد بن سعود، إدارة الثقافة والنشر (عمادة البحث العلمي) ١٤١١هـ.
- شرح اللمع. لابن برهان، تحقيق د: فايز فارس، الكويت ط ١.
- شرح المفصل. ابن يعيش. عالم الكتب. بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة.
- شرح الملوكي. ابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط، ١٣٩٣هـ.

- شفاء العليل فى إضاح التسهيل. للسلسيلى. ت د: عبد الله البركاتى، المكتبة الفيصلية. مكة المكرمة.
- الصحاح. للجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط ١، ١٣٧٦هـ.
- الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية. للنيلى تقي الدين، ت د. محسن العميرى، جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية، مكة المكرمة ١٤١٩هـ.
- طبقات الشافعية، للأسنوي، تحقيق: كمال الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ.
- طبقات فحول الشعراء. لابن سلام الجمحي. قدمه / محمود محمد شاكر. مطبعة المدني - القاهرة.
- طبقات المفسرين. للداودي. ت: علي محمد عمر، مركز تحقيق التراث، القاهرة ١٣٩٢هـ ط ١.
- طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٨٤م ط ٢.
- علل النحو. لابن الوراق، تحقيق د. محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ ط ١.
- عنقود الزواهر فى الصرف. لعلاء الدين القوشجي. ت / أد: أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٤٢١هـ ط ١.

- غاية النهاية في طبقات القراء. ابن الجزري، نشره: ج برجشاسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ ط ٣.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر. للبعلي. ت د / ممدوح خسارة، الكويت، ١٤٢٣هـ ط ١.
- الفهرست. لابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- الفوائد والقواعد، الثمانيني، تحقيق د. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٢هـ ط ١.
- فوات الوفيات. لابن شاعر الكتبي. ت د / إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية) د. غالب فاضل المطلبي، من منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٤م.
- الكتاب. لسيويو، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ ط ٣.
- كشف الظنون. حاجي خليفة، دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ١٤١٦هـ ط ١.
- لسان العرب. لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق د. حسين شرف ١٣٩٨هـ ط ١.
- ليس في كلام العرب. لابن خالويه. ت: أحمد عبد الغفار عطار، مكة المكرمة ١٣٩٩هـ ط ٢.
- المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية. للورقي. ت د / شعبان عبد الوهاب (دكتوراه) جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.
- المتبع في شرح اللمع لأبي البقاء العكبري، جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٤م ط ١.
- مجمع الأمثال للميداني، قدمه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ ط ١.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧هـ ط ١.
- المخصص، لابن سيده، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت.
- المزهر في علوم اللغة. لجلال الدين السيوطي، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) القاهرة.
- المسائل الشيرازيات. لأبي علي الفارسي. ت / أ د: حسن هنداوي، كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع. الرياض، ١٤٢٤هـ ط ١.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السكناوي، وزارة الأوقاف، بغداد، مطبعة العاني.
- المساعد على تسهيل الفوائد. لابن عقيل، تحقيق د: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٠هـ.
- معجم الأدباء. لياقوت الحموي. دار الفكر، ١٤٠٠هـ ط ٣.
- معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت ١٩٧٩م.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبرى زادة، دار الكتب الحديثة، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة ١٤٠٥هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ ط ١.
- مقاييس اللغة. لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ١٤١١هـ ط ١.
- المقتصد في شرح التكملة. لعبد القاهر الجرجاني. ت د. أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام (عمادة البحث العلمي) سلسلة الرسائل الجامعية ١٤٢٨هـ.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥هـ.

- المقرب. لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى،  
وعبد الله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٨٩م.
- المقصود والممدود لأبى على القالى. ت د. أحمد هريدى،  
الناشر: مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٤١٩هـ ط ١.
- المقصور والممدود لابن ولاد. عنى بتصحيحه السيد محمد  
بدر الدين النعسانى، الناشر مكتبة الخانجى، القاهرة،  
١٤١٣هـ ط ٢.
- المناهج الكافية فى شرح الشافية. زكريا الأنصارى، ضمن  
سلسلة عن مجلة الحكمة، بريطانيا ١٤٢٤هـ ط ١.
- المنتخب من غريب كلام العرب: لأبى الحسن الهنائى (كراع  
النمل) ت د: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة.
- المنصف. لابن جنى، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله  
أمين، مطبعة مصطفى البابى الحلبي، القاهرة ١٣٧٣هـ ط ١.
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة. لابن تغرى بردي، دار  
الكتب المصرية ١٩٣٢م.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء. لأبى البركات الأنبارى،  
تحقيق: د. إبراهيم السامرائى، مكتبة المنار، الأردن،  
١٤٠٥هـ ط ٣.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة.  
تأليف: جلال الدين السيوطى، تحقيق د. فاخر مطر، دار  
الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٨هـ ط ١.